The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

أبريل 2021 م - 1442 هـ | العدد 22

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

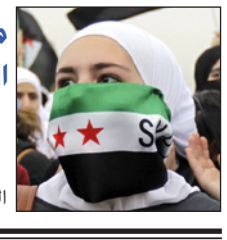

ماذا حملت أعوام الثورة العشرة للسوريات؟

الصفحة:3

القنبلة الموقوتة في لبنان

الصفحة: 5

هل أطلقت أمريكا يد إيران في المنطقة؟

الصفحة: 7

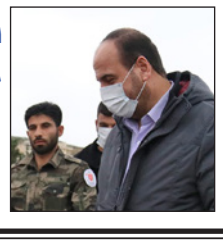

بشار الأسد في زيارة مكوكية إلى عفرين

الصفحة: 15

إسرائيل تعتبر عدم إسقاط بشار الأسد خطأ استراتيجياً

أكّدت مصادر إسرائيلية رفيعة أنّ بقاء بشار الأسد في السلطة كان خطأ استراتيجياً، جاء في مصلحة إيران بالدرجة الأولى.

حيث أفاد وزير إسرائيلي، أنّه في أحاديث ضيقة تسرب بعض منها إلى الإعلام، أن نقاشات حادة دارت في قيادة المنظومة العسكرية الأمنية والسياسية في إسرائيل، مع اندلاع الحرب في سوريا، حول إسقاط نظام بشار الأسد.

وأشار المصدر الإسرائيلي أنّ قسماً من القيادات رأى أن هناك فرصة مهيأة لإسقاط نظام الأسد، فقد كانت المعارضة قوية جداً، وتستند إلى قاعدة جماهيرية ولديها انفتاح مثبت تجاه إسرائيل.

وكان الوزير الإسرائيلي يشير إلى الجيش الحر وعناصر أخرى في المعارضة، ممن بادروا للاتصال بإسرائيل، وبعضهم قاموا بزيارات علنية إلى تل أبيب، وأطلقوا تصريحات عن استعدادهم للسلام مع إسرائيل على أساس تأجيرها هضبة الجولان السورية المحتلة لعشرين أو ثلاثين سنة وتحويله إلى "محمية سلام".

وقد طلبوا يومها دعماً إسرائيلياً لوجيستياً وتزويدهم بالسلاح. وقال الوزير الإسرائيلي إن هذا النقاش استغرق عدة سنوات، إلى أن لم يعد بالإمكان إسقاط الأسد، وفي سنة 2014 – 2015 حيث بدأت هزيمة "داعش".

الحكومة اليمنية:
هجمات الحوثي تؤكد مدى ارتهانها لأجندة إيران

شدد وزير الخارجية اليمني، أحمد عوض بن مبارك، على أن هجمات ميليشيات الحوثي الأخيرة على الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، تؤكد مدى ارتهانها لأجندة إيران المزعزعة لأمن واستقرار المنطقة.

بدوره أعرب المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفث، عن تقديره لموقف الحكومة اليمنية من جهود السلام الرامية للوصول إلى تسوية شاملة لإنهاء الحرب في اليمن، مؤكداً مواصلة الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب والتخفيف من آثار الأزمة الإنسانية التي يعاني منها اليمنيون.

كما أضاف خلال لقائه المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفث، اليوم الأحد، حرص الحكومة على تحقيق السلام المستدام المبني على المرجعيات الأساسية، معتبراً أن رد الميليشيات على مبادرة السعودية عبر تصعيد الهجمات يؤكد تبعيتها لإيران.

يذكر أن المملكة العربية السعودية أعلنت مبادرة لوقف إطلاق النار في البلاد، إفساحاً في المجال من أجل استئناف المفاوضات بين اليمنيين، بغية التوصل إلى حل.

الوزير أحمد عوض بن مبارك

شجب دولي لانسحاب أنقرة من معاهدة إسطنبول

انسحب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في العشرين من مارس، من اتفاقية، للحد من العنف المتزايد ضد المرأة، تعرف بمعاهدة إسطنبول، وهو ما اعتبرته إشارة خاطئة لأوروبا وللمرأة التركية، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية، ماريا أديبار: «لا يمكن للتقاليد الثقافية ولا الدينية ولا غيرها من الأعراف أن تكون عذراً لتجاهل العنف ضد المرأة».

كما استنكرت فرنسا قرار الانسحاب، وقالت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان إن «فرنسا تأسف بشدة لقرار السلطات التركية الانسحاب من اتفاقية إسطنبول»، وأضاف البيان أن «هذا القرار سيؤثر في المقام الأول على النساء التركيات، اللواتي تعرب فرنسا عن تضامنها معهن».

كذلك، انتقد الرئيس الأمريكي جو بايدن قرار أنقرة الانسحاب من «اتفاقية إسطنبول»، قائلا إنها خطوة «مخيبة للآمال»، وأضاف الرئيس الأمريكي في بيان: «على الدول أن تعمل على تعزيز وتجديد التزاماتها بإنهاء العنف ضد المرأة، وليس رفض المعاهدات الدولية الهادفة لحماية النساء ومحاسبة المنتهكين»، مؤكدا أن «هذه خطوة محبطة إلى الوراء».

10 أعوام على الثورة السورية...
هل يفكك الانهيار الاقتصادي العقدة السياسية؟

مع انطلاق الثورة السورية عبر المظاهرات السلمية، في آذار 2011، اختار رئيس النظام السوري بشار الأسد قمعها بالقوة، واستخدام الحل الأمني الذي ورثه كما سوريا، عن أبيه الذي نفّذ جريمة إبادة جماعية في مدينة حماه عام 1982 بيد أخيه رفعت الأسد؛ هذه الثورة التي سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح، بعد انشقاق عدد من ضباط وعناصر جيش النظام السوري، حيث استطاعوا تشكيل "الجيش السوري الحر" الذي سيّطر على مساحات واسعة من سوريا، ومع تصاعد نفوذ التنظيمات الجهادية وتدخل أطراف خارجية عدة ساهمت في تعقيد المشهد. حيث صنّف الأسد كل من حمل السلاح ضده بـ"الإرهابي"، حيث أسفرت عشر سنوات من الحرب عن مقتل أكثر من 380 ألف شخص واعتقال عشرات الآلاف ودمار البنى التحتية واستنزاف الاقتصاد ونزوح وتشريد أكثر من نصف السكان، مع أزمة اقتصادية حادة وتداعيات عقوبات دولية مفروضة على النظام وأركانه.

وبعد عشر سنوات على اندلاع الثورة السورية، يبدو أن المشهد السياسي قد انقلب رأساً على عقب، إذ رأى معظم المحللين السياسيين، إن بشار الأسد لن يتمكن من الاحتفاظ برئاسة البلاد أمام ضغط الشارع والمجتمع الدولي وقوات المعارضة التي تلقت اعترافاً ودعماً دولياً، لكنه شنّ حرباً شرسة استخدم فيها كل أنواع الأسلحة، واستعان بكل المليشيات الطائفية التي أنتجتها إيران، بالإضافة للدعم الكبير الذي تلقاه الأسد من روسيا وإيران ما مكنّه من الصمود في وجه الثورة واستعادة السيطرة على مناطق تفنن في تدميرها وتهجير سكانها.

ولعل من أهم أسباب استمرار الأسد في السلطة بعد عقد من الزمن، هو ولاء قيادة الجيش التي تعززت خلال عقود بأقارب الأسد وأتباعه من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها. وشكل هؤلاء على الأرجح أكثر من ثمانين في المئة من الضباط القادة في العام 2011، وشغلوا كل منصب مؤثر عملياً داخل الجيش، وقد استفاد نظام الأسد من خوف الناس من "الفوضى" بحسب تعبيره، ومن خوف بيئته (العلوية) على وجودها في حال سقوطه، ما جعلها تستميت في الدفاع عنه دفاعا عن وجودها، كما استفاد من غياب قوى سياسية فاعلة وفقدان الأمل من دور المعارضة.

سوريا بأربع حكومات وانهيار اقتصادي

يخضع السوريون اليوم، لسيطرة أربع حكومات: حكومة النظام السوري في دمشق، التي تبسط سيطرتها على معظم البلاد والعباد مع انتشار كبير للمليشيات الإيرانية والشرطة العسكرية الروسية ومليشيات فاغنر الروسية، والتي باتت صاحب اليد الطولى في تشريع القوانين بعد سيطرتها على مفاصل هامة في البلاد، وبالتالي باتت حكومة النظام غارقة في صراع روسي إيراني لتحصيل ديون الدولتين بعد الهبات المالية الضخمة لدعم الأسد في مواجهة الشعب السوري.

وحكومة "حكومة الإنقاذ" وهي الواجهة المدنية لـ"هيئة تحرير الشام" أو "جبهة النصرة" سابقاً، وتبسط سيطرتها على جزء واسع من الشمال الغربي "إدلب وجوارها"، والتي فرضت التعامل بالليرة التركية ضمن مناطقها بذريعة الانهيار في سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، وهو ما جعل اقتصاد هذه المنطقة مرتبط بشكل كامل مع تركيا.

والثالثة هي الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني السوري، الذي ليس له سيطرة فعلية على الأرض ولا يحمل أي ثقل عسكري بالمعنى الحقيقي، وإنما تشكل واجهة سياسية للمعارضة المشتتة والمنقسمة لمنصات وولاءات دولية وإقليمية، وهي تمثل الإرادة التركية بالكامل

والرابعة هي حكومة الإدارة الذاتية في الجزيرة وشرقي الفرات، ممثلة بالإدارة الذاتية أو "مجلس سوريا الديمقراطي والمدعومة من قوات سوريا الديمقراطية، الجناح العسكري للإدارة الذاتية والمدعومة بشكل مباشرة من الولايات المتحدة، بعد التحالف الذي أثمر عن طرد داعش من شرق سوريا وهي تعتبر الحاضنة لما تبقى من قوات أميركية في سوريا، حيث تسيطر على حقول النفط في المنطقة بدعم من التحالف الدولي لمحاربة داعش، وهي المكلفة بإدارة مخيمات أسر مقاتلي داعش والسجون التي تحتجز أسرى داعش.

قانون قيصر..هل يحقق المطلوب منه؟

جاء قانون قيصر بعد أكثر من ثماني سنوات من مطالبة الشعب السوري بالدعم الدولي لحماية المتظاهرين والمدنيين، والذي يهدف إلى حرمان رئيس النظام السوري بشار الأسد من أي فرصة لتحويل التقدم العسكري الذي حققه على الأرض على حساب المعارضة السورية المسلحة، إلى مكسب سياسي يكرس من خلاله فرص بقائه في السلطة إلى أجل غير مسمى، حيث تستهدف العقوبات التي ينص عليها القانون، الكيانات التي تعمل لصالح الأسد في أربعة قطاعات هي: النفط والغاز الطبيعي، وصناعة الطائرات، والبناء، والهندسة ويشمل ذلك الدعم المباشر وغير المباشر للنظام، مثل دعم الميليشيات المدعومة من إيران وروسيا العاملة في سوريا.

وتعتبر أهمية تطبيق قانون "حماية المدنيين في سوريا"، والمعروف بـ "قانون قيصر"، أنها تظهر جلية، في موجة الذعر التي أصابت رجال أعمال وتجار سوريين وعرب يتعاملون مع نظام الأسد خوفاً من العقوبات الدولية التي بدأت تطال بعضهم، كما ويعزو النظام السوري الأزمة الاقتصادية والإنسانية الخانقة داخل سوريا إلى البدء بالعمل بهذا القانون، هذا وتزامنا مع بدء تنفيذ القانون،ودعم السوريون على نطاق واسع هذا القانون الذي أعاد إحياء الأمل بتحقيق حمايتهم من وحشية نظام الأسد الحالية وحماية مستقبل سوريا من المستفيدين من هذا الصراع بعد زوال الأسد.

ولعل إطالة أمد الاستعصاء في حل المعضلة السورية إلى جانب النتائج السلبية لعقوبات قانون قيصر وتراجع الدعم الخارجي للنظام أدت إلى دخول النظام السوري؛ المسؤول الوحيد عن السياسة النقدية في سوريا، في حالة عدم القدرة على الإنتاج بصورة شبه تامة، حيث بدأت الحكومة النظام سوري عقب ذلك، رفع أسعار خدماتها تدريجياً تماشياً مع السعر الجديد للصرف، وكانت هناك قرارات متلاحقة منها رفع أسعار المحروقات والخبز والطحين والإسمنت والرز والسكر المدعومين وتعرفة المواصلات وغيرها الكثير، ما انعكس على أسعار جميع المواد الاستهلاكية في الأسواق، وزاد التضخم بشكل حاد.

وكان قد تجاوز سعر صرف الليرة السورية حاجز الـ 4000 ليرة مقابل الدولار الأمريكي في أدنى قيمة على الإطلاق تسجلها العملة السورية، أما اليورو فقارب 4800 ليرة، ووفقاً لبيانات رسمية تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة للحكومة السورية للعام الجاري 40%، حيث بلغت اعتمادات الموازنة العامة 8500 مليار ليرة سورية، في حين قدّرت الحكومة العجز في الموازنة العامة بنحو 3484 مليار ليرة.

مواطنون سوريون يتدافعون لتلقي الخبز في مدينة دوما في ريف دمشق

انهيار الاقتصاد..
هل يحقق ما عجزت عنه الحرب؟

بسبب هذه الانهيار الكبير في الاقتصاد بدأت حكومة النظام في دمشق، تواجه غضباً شعبياً عارماً بدءاً من السويداء ودرعا، فيما حالة الشكوى والتذمر والضيق تشتعل في مختلف مناطق سيطرة هذه الحكومة، بما فيها مناطق الساحل المعروفة باحتضانها للنظام، حيث باتت الوطأة الغليظة للعقوبات على النظام مع حرمانه من موارده الغذائية والمائية والنفطية في شرق الفرات، وتجارته الخارجية معطلة، وحتى المنافذ المفتوحة مع العراق والأردن لم تعمل كما ينبغي حتى باتت خزائن النظام فارغة، ومشاريعه لإعادة الإعمار تواجه تحدياً غير مسبوق.

فحلفاء النظام روسيا وإيران، في وضع غير مريح، فهم أيضاً عرضة لعقوبات سابقة، ومشمولين بعقوبات "قانون قيصر" اللاحقة، وحرب أسعار النفط، ضربتهم في الصميم، وجائحة كورونا أثقلت بتداعياتها المالية والاقتصادية والاجتماعية كاهل اقتصاداتهم ومواردهم، وليس لديهم الكثير لتقديمه لحليف يغرق في بحر من التحديات، بعضها مفروضة عليه، وبعضها من صنع يديه.

ولعل روسيا التي نجحت في تفادي السقوط في المستنقع العسكري السوري، تسعى في تفادي الانزلاق إلى "مستنقع اقتصادي" في سوريا، وهي غير قادرة على حمل "الرجل السوري المريض" على أكتافها المتعبة لفترات طويلة، كذلك إيران الحليف الثاني لنظام الأسد، لكن إيران بخلاف روسيا، تواجه حرب استنزاف إسرائيلية ضد قواتها ومليشياتها المنتشرة على الأرض السورية، ما جلعها تفقد الشهية للتمدد في سوريا والبقاء فيها، وتحال التراجع تدريجياً كلما ارتفعت "فاتورة" هذا البقاء والتمدد، وفي مطلق الأحوال، ليس لدى إيران الكثير لتقدمه لاستنقاذ سوريا من خانقتها الاقتصادية، خاصة وأنها تعاني من العقوبات الأمريكية القصوى بعد خروج ترمب من الاتفاق النووي.

وفيما يبدو أن ما لم تحققه كل المعارك على امتداد الأرض السورية على عشرة سنوات وكل المؤتمرات الدولية والمبعوثين الدوليين للوصول إلى حل يخرج سوريا من دوامة الوحشية الأسدية، قد يحقق انهيار الاقتصاد في إجبار النظام السوري على الخضوع لطاولة المفاوضات التي قد تفضي لرحيل فيما لو أرادت كل الأطراف الدولية والإقليمية الوصول لحل نهائي تضع الحرب فيها أوزارها

بين الهتاف للحرية وحمل السلاح..
ماذا حملت أعوام الثورة العشرة للسوريات؟

نور مارتيني

لم يكن يخطر ببال السوريين قبل عشر سنوات، أنّهم قادرين على رفع علم لحزب أو منظمة دولية خارج تلك المعطيات التي تسمح بها المنظومة الأمنية، كثير من السوريون كانوا ينظرون بحرقةٍ وغيرة إلى مشهد تحطيم تمثال الرئيس العراقي "صدّام حسين" في نيسان/ أبريل عام 2003، دون أن يجرؤوا على التصريح حتى لأنفسهم بتلك الرغبة..

السوريات كنّ جزءاً هاماً من تلك المنظومة الفكرية، التي روّج لها نظام القمع في سوريا، فكانت الأمّهات واحداً من صمّامات الأمان التي اتّكأ عليها النظام السوري لتوطيد أركان نظامه الاستبدادي، من خلال بثّ الرعب في قلوبهنّ.

في 15 آذار/ مارس، تغيّر المشهد تماماً، فكانت النساء حاضراتٍ بقوة في المظاهرات التي خرجت في سوق الحميدية الدمشقي العريق، ليتحوّل الهتاف المطروح من قبل الأجهزة الأمنية في مسيرات التأييد التي تشهدها شوارع سوريا مع كلّ مناسبة ذات صلة بالنظام، "الله..سوريا.. بشار وبس"، إلى "الله ..سوريا.. حرّية وبس"، تلهج به حناجر المتظاهرين، دونما خوف.. يومها بدأت الأمهات يدركن أن التغيير قادم، وأن الثورة استحقاق لا مفرمنّه.. إلا بالانخراط فيه..

غير أنّ المنظومة الأمنية، سعت بكلّ ما أوتيت من جبروت وصلف، إلى ابتزاز النساء، وتعنيفهن، سعياً منها إلى تركيعهن، وبدأت تصبّ جامّ غضبها عليهن، فاعتقلت كلّ النسوة اللواتي نادين بالحرية وندّدن بالحل الأمني، وانتقلت لتمارس طغياناً أشدّ على كلّ السيدات اللواتي وقّعن على بيان إدانة لحظر دخول المواد الغذائية إلى محافظة درعا، التي كانت قد خرجت برمّتها ضدّ الأسد، والذي أسماه النظام ساخراً بـ"بيان الحليب"، لتتوالى سلسلة من الانتهاكات التي لا تنتهي، دفعت ثمنها كلّ السوريات، دون استثناء، تماماً كما قاسى منها ما قاسى الرجال والأطفال السوريون، ولم تنجُ منها الحيوانات والبيئة..

نساء سوريا.. قبل وبعد

كثيرة هي الانتقادات التي تواجهها السوريات، ففي حين يشار بأصابع الاتهام بالتطرّف إلى المرأة السورية، تحديداً في المناطق التي تهيمن عليها تنظيمات متشدّدة دينياً، بصرف النظر عن المؤسسة الدينية المسيطرة على المنطقة.

سوريات أخريات ممن هاجرن إلى أوروبا، وجدن أنفسهن يواجهن تهماً تطال المفاهيم الأخلاقية، ولا يمكن الإنكار -بطبيعة الحال- أنّ ردود الفعل على الكبت الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع الأبويّ في سوريا، كانت صادمةً، سيما في ظلّ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

أخريات، وجدن أنفسهن مضطرات لحمل السلاح في بعض الأحيان، بعد أن فقدن المعيل والسند، سيما حين يتعلّق الأمر بالكينونة والوجود، وهو ما دفع "سعاد الكياري" إلى حمل السلاح، وبطبيعة الحال هو ذاته ما دفع فتيات مناطق شمال شرق سوريا، حين هاجم تنظيم "داعش" المنطقة ابتداء من عام 2014.

كلّ هذه التوجهات جعلت من المرأة السورية محطّ انتقادٍ في مناسبات عدّة، متناسين أنّ لكلّ فعل ردّ فعل يساويه في الشدّة ويعاكسه في الاتجاه، ما يعني أنّ المجتمع السوري أساساً أفضى بالنساء إلى هذا الحال.

حول المنظومة التربوية والتحدّيات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السورية، قبل وبعد الثورة، ترى الصحفية السورية "ميساء آقبيق" والتي سبق وأن عملت لسنوات في تحرير أحد البرامج المختصة في شؤون المرأة والطفل، في قناة "أبو ظبي" التلفزيونية، أنّ "جذور المشكلة تعود إلى التربية الاجتماعية، التي هي ذكورية في الغالب، فالأمهات يعمدن إلى تنشئة الإناث منذ نعومة اظفارهنّ على مفاهيم تتعلق باسترضاء الزوج، والاهتمام بقضايا ثانوية، دون أن يزرعن فيهنّ قيم البحث عن الذات، ودون أدنى محاولة لحثّهن على بناء شخصيتهن المستقلة"، موضحةً أنّ "سمات التربية هذه تنسحب على أغلب البيئات السورية المحافظة، الأمر الذي أحدث لى كثيراتٍ صدمةً حضارية، عندما انتقلن إلى المجتمعات المنفتحة بشكل مفاجئ".

من جهتها اعتبرت الصحفية السورية "غصون أبو الذهب"، رئيسة تحرير موقع "سيريا بريس"، تقول لـ"ليفانت نيوز: "تشاركت المرأة السورية في كل بقاع الجغرافية السورية المعاناة وتبعات الحرب، ودفعت أثماناً باهظة، وهذا دفعها لإثبات وجودها في عدة مجالات تركت فيها بصمات يعتدّ بها" وبيّنت أنّه "لابد أنّ لكل مكان خصوصية وأولويات مختلفة، فالنساء في الداخل مازلن يبحثن عن الأمان وسبل العيش، وهذا جعل المرأة أكثر بحثاً عن العمل، بسبب الحاجة الاقتصادية وأخريات يحاولن اكتساب بعض المهارات، وتمكين أنفسهنّ على عدة أصعدة منها سياسي ومهني وتقني وغيرها".

خصوصية المكان والمرأة السورية

بين الهتاف للحرية وحمل السلاح.. ماذا حملت أعوام الثورة العشرة للسوريات؟ ألقى التوزع الجغرافي بظلاله على التجارب النسائية، فوجدت بعض النسوة السوريات أنفسهنّ في مجتمعات أكثر انغلاقاً من المعهود، ما أدى إلى تراجع حقوق المرأة، وتدهور المنظومة المجتمعية في بعض الأحيان..

وبهذا الصدد، ترى "أبو الذهب" أنّه " في تركيا وجدت المرأة السورية حلولاً مختلفة جعلتها تنخرط في سوق العمل، وبتنا نرى سيدات في أعمال لم نعتاد عليها في سوريا، وهذا يدل على أن المرأة السورية لها قدرة مميزة على التكيف والعمل بكرامة، أما المرأة السورية في أوربا فقد عاشت ثقافة أخرى مختلفة وجدت فيها الاستقلال المالي والقوانين الداعمة، مما جعلها أكثر تحرراً واستقلالاً وتحكّماً في حياتها، ومن نافل القول أن المرأة السورية أينما كانت وتحت أي ظرف وفي أي بقاع جغرافية، أثبتت بجدارة أنها على قدر المسؤولية، ووجدت لها موطئ قدم".

"ميساء آقبيق" في حديثها لـ"ليفانت نيوز"، اعتبرت أنّ "النساء في مناطق قسد، كنّ على الدوام أفضل حالاً، حيث أنّهن أكثر انفتاحاً، ولا تعاني مجتمعاتهن من هذا القدر الكبير من التفريق بين الذكور والإناث، لهذا كانت المرأة الكردية أكثر انطلاقاً من مثيلاتها في المناطق الأخرى، لدرجة مكّنتها من أن تكون امرأة مقاتلة"، وتنوّه الصحفية السورية إلى أنّه "بالطبع لا بدّ من وجود استثناءات متعلّقة بالنساء الكردية وهي ناجمة عن تركيبة المجتمع برمّته، كقضايا الأسرة والزواج والطلاق التي تتشابه مع محيطها السوري، وبالمقابل فإنّ حالة حمل السلاح قلما شهدناها في المجتمعات السورية باستثناء المقاتلات النساء اللواتي كنّ يقاتلن إلى جانب نظام الأسد".

كما أوضحت أنّ "بعض النساء ممن انتقلن إلى المجتمعات الأوروبية، من مجتمعات هي أساساً منغلقة، لم يمهلن أنفسهن فرصة للتعرّف إلى المجتمع الجديد، فكانت ردّات فعلنّ مبالغ فيها"، ولفتت إلى أنّ "النساء السوريات في بعض المناطق المتشدّدة، وبسبب الانغلاق لم يتقبّلن المرأة السافرة، في حين لم تعانِ النسوة الوافدات إلى أوروبا أو أمريكا من هذه المشاكل، بسبب تركيبة المجتمع المنفتحة على كلّ الثقافات والأديان.

ما هو الدور المنوط بالمرأة السورية.. بعد ١٠ سنوات من الثورة؟

تقول "غصون أبو الذهب": رأينا سيدات سوريات دخلن مضمار السياسية وتبنّين قضايا حقوق الإنسان في المحافل الدولية، وأخريات برعن في مجال عملهن ونلن جوائز عالمية في الفن والعلوم والإعلام وغيرها، نعم ربما اختلفت أولويات المرأة السورية من مكان إلى آخر، وربما أصبح هناك شرخ اجتماعي ترك ظلاله على المجتمع والأسرة ولكن باعتقادي أن المرأة السورية كطائر الفينيق أثبتت ومازالت تثبت أنها ستنفض عنها الرماد وتنهض من جديد".

من جهتها أكّدت الصحفية السورية "ميساء آقبيق"، أنّ "يحتاج المجتمع السوري إلى بناء ثقافة مجتمعية جديدة، ورفع سوية الوعي لدى كافة فئاته، التي تشكّل النساء واحداً منها، فدائرة العنف المغلقة التي يعاني منها المجتمع بأسره، إذا أضفنا إليها قلّة الوعي والاطّلاع لدى النساء فيما يتعلّق بقضايا التربية، هي أولى المشاكل التي ينبغي معالجتها، قبل الحديث عن دور المرأة، فالحلّ رهن بإعادة تركيب المجتمع برمّته، وتوعية الفتيات، وحينها يمكن للنساء بالقيام بدورهنّ على أفضل وجه".

لم تنتهِ فصول المأساة السورية المتواصلة منذ عشرة أعوام، ولكنّ مرحلة "جرد الحسابات" من قبل المجتمع الدولي، التي تزامنت مع إحياء الذكرى العاشرة للثورة السورية، كشفت اللثام عن أرقام صادمة، كانت النساء أبرز ضحاياها، ولهذا من الضروري التذكير، بأنّ الإصلاح يبدأ من منح المرأة هامشاً من الثقة والمحبّة لتتمكّن من بناء بيتها، ورفع أنقاض الدمار، على غرار ما فعلته النسوة الألمانيات..

سوريات في احدى تجمعات دعم الثورة

الإخوان المسلمون وشراكة النظام بالدم السوري.. لعشر سنوات

أحمد قطمة

تمر في الخامس عشر من آذار الجاري، الذكرى العاشرة على بدء أعمال الحراك الثوري السوري في العام 2011، والتي لم تتمكن رغم مرور عقد من الزمان عليها، من تحقيق أي من آمال وطموحات السوريين الساعين لحياة كريمة، فالأخيرة فقط تكفي السوريين اليوم، بعد أن قلّص المتواطئون عليهم آمالهم في الحرية السياسية إلى مجرد العيش وفق أدنى مقومات الحياة، وبالتأكيد إنّ أطرافاً كثيرة اشتركت في المقتلة السورية، وكانت السنوات العشر الماضية، كفيلة بإماطة اللثام عن وجوههم، وكشف عورتهم، رغم ما كانوا يدّعونه من مُناصرة للسوريين في حراكهم، وعلى رأسهم تنظيمات الإسلام السياسي، بشقّيها العسكري والسياسي.

الإخوان والحراك السوري

فمنذ بدء الحراك الثوري السوري، ادّعى الإخوان المسلمون (بفرعهم السوري) أنّهم ليسوا قائدين له، لكنهم لم يكلوا ولم يملوا، وهم يحاولون السيطرة عليه، عبر جمعيات وتنظيمات إغاثية وطبية أو إنسانية، مستخدمة شعارات براقة وأسماء لا توحي لا من قريب ولا من بعيد بأنّها إخوانية، بجانب السعي للسيطرة على التنسيقات الشبابية في مختلف المناطق السورية، تمويلاً وإمداداً بالمعدّات، لقاء ضمان ولائها.

واستطاع التنظيم في نهاية المطاف الوصول إلى سيطرة شبه كاملة على الحراك الثوري، تمثل ذلك في تبني شعارات طائفية ومذهبية، والتبرير للمسلحين المتطرفين، بحجة أنّهم يناصرون الشعب السوري، مُقدمين بذلك خير مساعدة للنظام على الفتك بالسوريين بذريعة مُحاربة الإرهاب، لتصل الأمور إلى ما هي عليه اليوم.

تركيا تنقل مئات المرتزقة إلى ليبيا

كان الظن في البدء أنّ التنظيم يسعى إلى مُقارعة النظام بغية السيطرة على الحكم في سوريا ليس إلا، وهي قد تكون مُبررة بالنسبة إلى فريق يدّعي أنّه "سياسي"، لكنه مُستتر بالدين، من قاعدة أنّ كل الأطراف السورية يحق لها أن تتسلم السلطة، وهو ما دفع الحراك السوري إلى تجنب مواجهة الإخوان المسلمين، لكن السنوات العشرة المنصرمة، أكدت أنّ غاية الإخوان تتجاوز الحكم في سوريا.

فالأخير، ليس إلا بوابة لمشروع أكبر، يلعب التنظيم فيه دور الأداة، إذ تجلّت تبعية التنظيم بشكل أو آخر، وبدراية وتصميم من قياداته، إلى ما يعرف بمشروع "العثمانية الجديدة"، التي لا يستحي النظام التركي من الإشارة الضمنية إليه في خطابات رئيسه الشعبوية، خاصة عندما يكون متقدماً في الميدان عسكرياً، وما السيطرة التي كان مُخططاً لها، إلا بوابة لاستعادة العثمانية، فالسيطرة على الحكم في دمشق من الأتراك عبر أدواتهم الإخوانية، كانت حكماً ستضع العالم العربي في مأزق تاريخي.

مأزق تجلّى فشله في مصر، بسيطرة الرئيس عبد الفتاح السيسي على الحكم من الإخواني محمد مرسي في العام 2014، ولولا ذلك، لكنّا اليوم ربما أمام واقع عثماني حقيقي، كما هو الحال في جزء من سوريا، وجزء من ليبيا، وجزء من قطر، وما الخريطة التي عرضتها إحدى القنوات التركية قبل فترة للنفوذ العثمانية المتوقع في العام 2050، إلا إبراز عملي لما يجول في العقل الباطن التركي، الساعي إلى إعادة ما يعتبرها "أمجاداً"، وهي ذات ما تعتبرها شعوب الشرق الأوسط احتلالاً مقيتاً، كلفهم مئات السنوات من الجهل والجوع والتخلف والموت والدمار.

منح النظام طوق النجاة

وبأوامر تركية، عملت تنظيمات الإسلام السياسي بجناحيها (العسكري والسياسي)، على عرقلة الحل في سوريا، من خلال تبني شعارات مرتفعة، أبرزها "عدم الحوار مع القتلة"، في إشارة إلى النظام السوري، بجانب استجلاب الإرهابيين والمتشددين من شتّى أصقاع المعمورة، وهو ما حول سوريا إلى ما يشبه "مكب نفايات بشرية"، تخلصت عبره دول العالم من متطرفيها، الذي دخلوا لسوريا عبر البوابة التركية في مجملهم.

وأيضاً بأوامر تركية، سيطر الإخوان على الجهات السياسية التي تعتبر ممثلة للمعارضة، وعلى رأسها ما يعرف بـ"الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة"، والتي هيمنت على المشهد منذ سنوات، لكنها ونتيجة لتبني مسلحين متطرفين، واعتبارها ممثلة لما يعرف بـ"الجيش الوطني السوري"، وهو تشكيل عسكري جامع لكل المسلحين الممولين من أنقرة، ممن يعملون دون أدنى اعتراض على تنفيذ كل الاجندات التركية في سوريا.. فَقَد (أي الائتلاف) الدعم والتعاطف الدولي الذي كانت تحظى به المعارضة سابقاً.

تبرير الغزو والاحتلال

ولعلّ أهم وأبرز الأحداث خلال السنوات العشر الماضية، كان تبرير تنظيمات الإسلام السياسي لتركيا غزو الأراضي السورية واحتلالها عسكرياً، برفقة ومصاحبة مسلحي ما يعرف بـ"الجيش الوطني السوري"، إذ كشف نموذج "درع الفرات" ما كانت تخططه له أنقرة مستقبلاً في سوريا، فبعد انتشار الإرهاب الداعشي لسنوات في سوريا، وعلى الحدود التركية، لم تحرك أنقرة ساكناً، إلا عندما بدأت قوات سوريا الديمقراطية التي يعتبر الأكراد السوريون عامودها الفقري.

فعقب تحرير "قسد" لمدينة منبج، في منتصف أغسطس من العام 2016، بدأت أنقرة تستشيط غضباً، لإدركها بقرب انتهاء حلمها بالتمدّد في الأراضي السورية، مع تمكن السوريين، كرداً وعرباً، ومن مختلف المكونات من إيجاد جسم عسكري يكون بديلاً عما تخطط له أنقرة، من تدخل عسكري مباشر عبر جيشها، بذريعة محاربة الإرهاب، ولم تمر فترة أسبوعين حتى بدأت تركيا، نهاية أغسطس، من ذات العام، برفقة مسلحيها بالهجوم على مدينة جرابلس، ضمن ما عرف بعملية "درع الفرات"، التي تذّرعت بمحاربة داعش، لكنها كانت حجة مفضوحة، بأنّها خطة تركية بديلة لمنع قسد من التمدد، والسيطرة على كامل الشريط الحدودي، ووصل منطقة عفرين (التي كانت تحت السيطرة الكُردية) مع منبج، وبالتالي قطع الطريق أمام الدواعش الداخلين من تركيا إلى سوريا.

حتى لو غزا دمشق

والأنكى أنّ تنظيمات الإسلام السياسي باركت العمليات التركية، في مناطق أخرى فيما بعد، من ضمنها (عفرين العام 2018، ورأس العين وتل أبيض العام 2019، وإدلب)، تارة بتكرار الاتهامات التركية لـ قسد، وتارة بذريعة منع النظام من قتل السوريين، وفي كل حالات، لم ولن يعجز الإخوان المسلمون عن تبرير مساندتهم لجيش غريب يغزو بلادهم، ويدنّسها بآلياته ومصفحاته، ليس في المناطق الحدودية فقط، بل حتى لو هاجم الجيش التركي العاصمة السورية دمشق.

كل تلك المعطيات، والإصرار التركي-الإخواني على الحل العسكري، قبل التدخل العسكري الروسي في العام 2015، لصالح النظام، أوصل سوريا إلى ما هي عليه اليوم، فلا النظام بجبروته استطاع أن يقضي على من يصفهم بالإرهابيين، ولا الطرف المقابل المدعي تمثيله للمعارضة استطاع إنهاء النظام، لا بل خسر الجانبان غالبية ما كانا يتمتعان به من تأييد ودعم أنصارهما، فيما ما يزال السوريون يجولون في ذات دوامة الأمل ببلد أفضل، لكنه حكماً لن يكون على يد أي من هاذين الطرفين.

مقاتلون أتراك في مدينة ادلب شمال سوريا

القنبلة الموقوتة في لبنان.. "بكركي" في مواجهة "الضاحية"

البطريرك بشارة الراعي

بـدأ الانهيـار الاقتصـادي الأسـوأ في لبنـان منـذ عقـود في صيـف العـام 2019، عندمـا بـدأت اللـيرة اللبنانيـة تتراجـع تدريجيـاً أمـام الـدولار تزامنـاً مـع أزمـة سـيولة حـادة وتوقـف المصـارف عـن تزويـد المودعـين بأموالهـم بالـدولار. ولا يـزال سـعر الـصرف الرسـمي يسـاوي 1507 للـدولار، حيـث لامـس سـعر الـصرف في مقابـل الدولار عتبـة العـشرة آلاف في السـوق السـوداء، مـا دفـع بعـشرات المحتجـين إلى قطـع الطرقات في مناطـق عـدة، بالإطـارات المشـتعلة والحجـارة في مناطـق عـدة، بينهـا بـيروت وصيـدا جنوبـاً وطرابلـس شـمالاً وفي بلـدات في البقـاع، وهتـف البعـض "ثـورة ثـورة"، الهتـاف الـذي اعتـادوا عليـه خـلال الاحتجاجـات غـير المسـبوقة التـي شـهدها لبنـان ضـد الطبقـة السياسـية كاملـة في أكتوبـر 2019.

وينعكـس الانخفـاض في العملـة المحليـة عـلى أسـعار السـلع والمـواد الغذائيـة وكل مـا يتـم اسـتيراده مـن الخـارج. وقـد ارتفعـت أسـعار السـلع بنسـبة 144 في المئـة، وفقـاً لتقديـرات صنـدوق النقـد الـدولي، فيـما بـات أكـثر مـن نصـف السـكان تحـت خـط الفقـر، وكان قـد طلـب المـصرف المركـزي اللبنـاني، في تعميـم صيـف 2020 مـن المصـارف العاملـة داخـل لبنـان، زيـادة رأسـمالها بنسـبة عشريـن في المئـة بحلـول نهايـة فبرايـر. كذلـك طلـب منهـا تكويـن حسـاب خارجـي حـر مـن أي التزامـات لـدى بنـوك المراسـلة في الخـارج لا يقـل عـن ثلاثـة في المئـة مـن مجمـوع الودائـع بالعمـلات الأجنبيـة.

وعـلى مواقـع التواصـل الاجتماعـي تصـدر وسـم "دولار" التغريـدات في لبنـان. وسـخر كثـيرون مـن انخفـاض سـعر الـصرف في بلـد يشـهد شـللاً سياسـياً منـذ اسـتقالة الحكومـة بعـد انفجـار مرفـأ بـيروت في الرابـع مـن أغسـطس. ولم تتمكـن القـوى السياسـية حتـى الآن مـن الاتفـاق عـلى شـكل الحكومـة الجديـدة التـي كُلـف رئيـس الـوزراء السـابق سـعد الحريـري تشـكيلها، حيـث تنهـار لـيرة لبنـان أكـثر فيـما الجمـود السـياسي مسـتمر ولا سياسـات لوقـف الانهيـار ودعـم الفقـراء اللبنانيـين المثقلـين بالتضخـم.

الاحتجاجات تعود للشارع

عـادت الاحتجاجـات إلى شـوارع المـدن اللبنانيـة، في مشـهد ذكّـر بيـوم السـابع عـشر مـن أكتوبـر 2019، الـذي يعتـبره معظـم اللبنانيـين أنـه اليـوم الأول في الثـورة اللبنانيـة ضـد الطبقـة السياسـية التـي تحكـم البـلاد، حيـث اسـتطاعت هـذه الاحتجاجـات مـن إسـقاط حكومـة سـعد الحريـري الـذي اسـتقال، ليتـم تكليـف خلفـه حسـان دياب الـذي اسـتقال بـدوره بعـد حـادث انفجـار بـيروت الـذي أوقـع نحـو 200 قتيـل وخسـائر ماليـة هائلـة للبنـان.

مـع تفاقـم الأزمـة المعيشـية، حيـث زادهـا تراجـع غـير مسـبوق في قيمـة العملـة المحليـة، نـزل المحتجـون مـن مختلـف المناطـق إلى التقاطعـات الرئيسـية في المحافظـات وأشـعلوا الدواليـب ودعـوا المواطنـين للنـزول إلى الشـارع، فيـما تشـهد الطرقـات اللبنانيـة ازحامـاً للسـير، حيـث علـق الكثـير مـن المواطنـين في سـياراتهم سـيما وأن اليـوم كان بدايـة لفتـح بعـض القطاعـات التجاريـة تنفيـذا لقـرار تدابـير إقفـال فـيروس كورونـا، وكانـت قـد وصفـت قـوى الأمـن الداخـلي اللبنـاني الوضـع بـات مقلقـاً بعـد قطـع الطرقـات في كافـة مـدن ومحافظـات لبنـان وعـزل العاصمـة بـيروت عـن بقيـة المناطـق، يـأتي ذلـك بعـد أن اشـتعلت مواقـع التواصـل الاجتماعـي بالتعليقـات عـلى تـردي الوضـع الاقتصـادي وعـلى تسـاوي الـدولار الأمـيركي بالعـشرة آلاف لـيرة لبنانيـة.

وعـلى وقـع هـذه الاحتجاجـات التـي باتـت بشـكل شـبه يومـي في بعـض المنـاق ومنهـا مدينـة طرابلـس، قـرر مفـوض الحكومـة اللبنانيـة لـدى المحكمـة العسـكرية، القـاضي فـادي عقيقـي، الإدعـاء عـلى 35 شـاباً مـن الموقوفـين وممـن سـبق أن أخـلي سـبيلهم بجـرم "الإرهـاب والسرقـة"، مـما أثـار غضـب واسـتهجان المنظـمات الحقوقيـة والـرأي العـام اللبنـاني لكونـه أول اتهـام مـن هـذا النـوع وبـوزن تهمـة الإرهـاب، يطـال نشـطاء ومتظاهريـن منـذ انـدلاع الاحتجاجـات قبـل سـنتين في 17 أكتوبـر 2019، وقـد يحمـل دلالات عـلى توجـه جديـد لـدى السـلطة اللبنانيـة في التعامـل مـع الموجـة الاحتجاجيـة في البـلاد.

دويلة حزب الله والدولة اللبنانية.. أيهما "الحاكم"؟

شـهد لبنـان خـلال الأسـابيع القليلـة السـابقة، واقعـة اغتيـال الناشـط السـياسي والباحـث لقـمان سـليم، المعـروف بمعارضتـه الشرسـة لحـزب اللـه، توجهـت أصابـع الاتهـام في عـدد مـن الوسـائل الإعلاميـة إلى حـزب اللـه مجـدداً، لاسـيما وأن سـليم كان قـد حمـل مسـؤولية سـلامته الشـخصية لشـخص أمـين عـام حـزب اللـه حسـن نـصر اللـه في بيـان إعلامـي وزعـه عقـب تهديـده واقتحـام منزلـه مـن قبـل أنصـار حـزب اللـه ولصـق منشـورات عـلى جـدران المنـزل تدعـو إلى قتلـه.

ولم يتقبـل الحـزب خـروج تلـك الاتهامـات، وأطلـق حمـلات إعلاميـة في الصحـف والقنـوات المحسـوبة عليـه ومعهـا الجيـوش الإلكترونيـة عـلى مواقـع التواصـل الاجتماعـي لتهاجـم وتخـون وتتوعـد الوسـائل الإعلاميـة والإعلاميـين، وعـاد نـصر اللـه أمـين عـام حـزب اللـه لتهديـد الوسـائل الإعلاميـة التـي تحمـل الحـزب مسـؤولية انفجـار المرفـأ وتتهمـه بتجـارة المخـدرات وتشـن الحمـلات المدفوعـة، وتوجـه للوسـائل الإعلاميـة بالقـول "أنتـم تعتـدون علينـا وعـلى كراماتنـا، ولا يجـوز أن يكمـل الموضـوع بهـذه الطريقـة، هـذا أمـر لم يعـد يحسـن السـكوت عليـه عـلى الإطـلاق".

فيـما تناقـل روّاد مواقـع التواصـل الاجتماعـي مقاطـع مصـورة للإشـكال تظهـر تطويـق عنـاصر حـزب اللـه لقـوة فـرع المعلومـات التـي دخلـت إلى الضاحيـة الجنوبيـة لبـيروت أثنـاء ملاحقتهـا لمطلوبـين، دون تنسـيق مسـبق مـع حـزب اللـه بحسـب مـا جـرت العـادة، حيـث يمنـع الحـزب الدولـة اللبنانيـة مـن الحضـور أو تنفيـذ أي عمليـات أمنيـة دون تنسـيق وإذن مسـبق، وتظهـر الفيديوهـات ان عنـاصر فـرع المعلومـات عرفـوا عـن أنفسـهم بأنهـم "دولـة" فيـما رد العنـاصر بأنهـم مـن حـزب اللـه وعـلا إطـلاق النـار في الهـواء بـين الطرفـين. لينتهـي الأمـر بحسـب المعلومـات باحتجـاز عنـاصر الحـزب لسـيارات الدوريـة وسـلاح أحـد عناصرهـا قبـل أن يحـل الأمـر وتعـاد الآليـات والسـلاح المصـادر بعـد التواصـل مـع اللجنـة الأمنيـة التابعـة للحـزب.

الراعي يدخل على خط المواجهة

تجمّـع آلاف اللبنانيـين في باحـة البطريركيـة المارونيـة شـمال شرق بـيروت، تأييـداً لدعـوة الراعـي إلى عقـد مؤتمـر دولي برعايـة الأمـم المتحـدة لإنقـاذ لبنـان، وقـال الراعـي أمـام الآلاف الذيـن وصلـوا بالسـيارات وسـيرا عـلى الأقـدام الى المـكان، وبينهـم رجـال ديـن مـن مذاهـب إسـلامية، "نريـد مـن المؤتمـر الـدولي الـذي دعونـا إليـه إعـلان حيـاد لبنـان فـلا يعـود ضحيـة الصراعـات والحـروب، وأرض الانقسـامات، وبالتـالي يتأسّـس عـلى قـوّة التـوازن، لا عـلى موازيـن القـوى التـي تنـذر دائمـاً بالحـروب"، وهـو مـا أثـار انتقـادات حـزب اللـه، لم تمـر مواقـف أبـرز القيـادات الدينيـة المسـيحية في لبنـان مـرور الكـرام، فقـد توالـت خـلال السـاعات الماضيـة موجـة الانتقـادات والغضـب، بـين أنصـار البطريـرك المـاروني بشـارة الراعـي، وبـين مؤيـدي حـزب اللـه وأنصـاره.

ويـرى مراقبـون أن دخـول البطريـرك المـاروني عـلى خـط السياسـة أتى بعـد الانهيـار المـالي والاقتصـادي والاجتماعـي، وفي ظـل فشـل المبـادرات التـي كانـت أبرزهـا "المبـادرة الفرنسـية"، حيـث وصـل لبنـان إلى مفهـوم انحـلال الدولـة وهـو مـا جعـل بكـركي تنتفـض للوقـوف في وجـه السياسـيين، حيـث راح البطريـرك المـاروني الكاردينـال بشـارة الراعـي يمـلأ الفراغـات التـي أحدثتهـا بعبـدا، متبنّيـاً التشـخيص الـذي شـاركه فيـه رؤسـاء جمهوريـة سـابقون وسياسـيون مهمّشـون ومنظّـرون مجرّبـون ومعارضـون منزّهـون وكتّـاب مرموقـون وخـبراء دوليـون.

الراعـي، مثلـه مثـل غالبيـة اللبنانيـين والمجتمـع الـدولي، يعتـبر أنّ تشـكيل حكومـة جديـدة، بمواصفـات "معقولـة"، مـن شـأنه أن يخفّـف أهـوال الجحيـم التـي يعـاني منهـا اللبنانيـون، ولكـن أيّ حكومـة لا تُعطـي مصداقيـة كافيـة لتنفيـذ سياسـة التحييـد المطلوبـة، هـي حكومـة آيلـة الى فشـل حتمـي، ممّـا يسـمح، في اللحظـة المناسـبة، بتجسـيد مطلـب تدويـل إنقـاذ لبنـان.

التجبّر الإيراني الخارجي وعكسه لـ"الهشاشة الداخلية"

رغم ما تتظاهر به إيران، واستمرارها باستعراض قواتها العسكرية بسلسلة طويلة من المناورات العسكرية المتتالية، فإنّ وقائع عدة خلال شهر فبراير الماضي، أشارت إلى الهشاشة التي وصلت إليها طهران، عقب فترة جيدة من العقوبات الأمريكية المتواصلة، ولعلّ أهم تلك الوقائع حالة الانقسام بين أركان النظام الإيراني في كيفية التعامل مع الملف النووي من جهة، وما كشفته التحقيقات الرسمية الإيرانية عن حادثة اغتيال أهم علماء البرنامج النووي، وهو محسن فخري زاده، الذي اغتيال نهاية نوفمبر الماضي.

وكما يقول المثل الشعبي "دود الخل منه وفيه"، فيبدو أنّ الاتهامات التي كالتها طهران لإسرائيل، بالمسؤولية عن قتل عالمها النووي، لم تثنِ طهران عن البحث في الأيدي الإيرانية المتورّطة في اغتياله، أياً كانت الجهة التي خططت ونفذت، لكن الأداة كما ذكرت الجهات الإيرانية كانت أساساً أداة إيرانية، ففي الرابع عشر من فبراير الماضي، أعلنت إيران أنّ المتسبب الرئيس في اغتيال العالم النووي، محسن فخري زاده، هو من المطرودين من القوات المسلحة، وقد غادر البلاد قبل تنفيذ العملية وهو تحت الملاحقة.

وصرّح حينها وزير الأمن والاستخبارات الإيراني، محمود علوي، بأنّ "إسرائيل سعت إلى ارتكاب أعمال إرهابية متعددة أخرى بعد اغتيال فخري زاده، لكن عناصر الاستخبارات أحبطتها، وتم التعرّف على أشخاص متورّطين"، مضيفاً: "بعد ساعتين من اغتيال فخري زادة، بدؤوا بإطلاق الشعارات المعادية لوزارة الأمن، وذلك من دون أن يعوا الدور الذي لعبته الوزارة في هذه القضية، في اليوم التالي للاغتيال أدركوا أنّ وزارة الأمن والاستخبارات أبلغت القوات المسلحة بأنّ العدو يجمع معلومات في ذلك المكان الذي حدثت فيه العملية"، مستدركاً: "لقد أبلغناهم قبل خمسة أيام فقط بأنّ هناك مخططاً لاغتيال العالم فخري زادة في ذات المكان الذي اغتيل فيه، فقط لم نكن نعلم موعد العملية".

الاستخبارات والجيش.. ردّ الاتهامات

اتهامات ردّت عليها هيئة الأركان في الجيش الإيراني، بتاريخ السادس عشر من فبراير، بالقول إنٍ "الشخص الذي تحدث عنه وزير الأمن والاستخبارات الإيراني كان يخوض تدريبات في القوات المسلحة عام 2014، وتم طرده في ذات العام لأسباب أخلاقية، ولأنّه مدمن على المخدرات، وهو لا يحمل أي هوية عسكرية، لذا كنا نأمل من الوزير، الاحتياط أكثر في إطلاق التصريحات، وخاصة عبر برنامج على الهواء على التلفزيون الرسمي كي لا يقدم ذريعة لأمريكا وإسرائيل"، (على حدّ وصفهم).

ليكشف اتهام الاستخبارات للجيش بالتقصير، ورد الجيش على الاستخبارات، حالة من الضعف والتهلل التي يبدو أنّها تسري بين أجهزة النظام الإيراني، بجانب سوء التنسيق والتداخل فيما بينها.

خلافات الرئيس والبرلمان

أما الحدث الثاني الذي يكشف حالة التهلل التي يعاني منها النظام الإيراني، فكانت في تأييد البرلمان الإيراني، بتاريخ الثاني والعشرين من فبراير، بالإجماع قرار إبلاغ القضاء برفض الحكومة الإيرانية تنفيذ قانون "الإجراءات الاستراتيجية لرفع العقوبات وصيانة مصالح الشعب الإيراني"، عقب اتفاق بين رافايل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، على مواصلة التعاون بين الجانبين، بما في ذلك عمل المفتشين الدوليين.

حيث أيّد أعضاء البرلمان بأغلبية 221 صوتاً (موافقاً)، في مقابل 6 أصوات معترضة، و7 نواب امتنعوا عن التصويت، على قرار يفيد برفض الحكومة الإيرانية للقرار البرلماني، ورفعه إلى القضاء لمتابعته بشكل عاجل، وعليه لو رأى القضاء أنّ الحكومة لم تنفذ القانون، فسوف يترتب على الرئيس الإيراني، حسن روحاني، والحكومة، غرامات مالية، وأحكام بالسجن، وفق قانون البرلمان.

إذ وصلت الأمور إلى حدّ تهديد رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان، مجتبى ذو النور، لـ"روحاني"، عندما قال: "ينبغي تمزيق الاتفاق بين الحكومة والوكالة الدولية (للطاقة الذرية)، وإلا سنقدم روحاني للمحاكمة"، زاعماً أنّ "الولايات المتحدة والدول الأوروبية أرسلت خادمها، رافايل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى طهران، ليحصل على تنازلات منا"، وتابع: "نواب البرلمان يوقّعون على قرار لتقديم الرئيس روحاني وكل من التفّ على قانون البرلمان إلى القضاء للمحاكمة".

محاولات فض الخلاف

ومع إدراك الإيرانيين بأنّ البيت الإيراني منقسم على ذاته، كان لا بد للسلطات الأعلى من التدخل في سبيل منع الأمور من التدهور أكثر، وهو ما تم، في الثالث والعشرين من فبراير، من خلال دعوة رئيس البرلمان الإيراني للجنتي الأمن القومي والسياسات الخارجية من جهة، والطاقة من جهة من أخرى، إلى التواصل مع الحكومة بغية حل الخلاف المتعلق بتطبيق قانون رفع العقوبات، عقب توجيهات المرشد الإيراني الأعلى، علي خامنئي، الذي أدرك مخاطر ما يجري، فسارع إلى مطالبة البرلمان والحكومة بـ"التعاون لحل الخلاف حول تطبيق القانون"، بالقول إنّه يتوجب حل الخلاف بين الجانبين "كي لا يُسمع صوتان اثنان من إيران". صوتان قال حولهما الرئيس الإيراني، حسن روحاني، بأنّ "معارضة الاتفاق بين إيران والوكالة الدولية لعب على أرض العدو"، مضيفاً: "إدارة البلاد تطرح العديد من التعقيدات وهي ليست مهمة سهلة، ولا يمكن أن تدار البلاد بالعاطفة والصراخ والهتافات"، مذكراً بآثار العقوبات على البلاد، بالقول: "خلال السنوات الثلاث خسرنا 200 مليار دولار بشكل مباشر، ومئات المليارات بطريقة غير مباشرة، وطلبنا من صندوق النقد الدولي 25 مليار دولار لمواجهة كورونا، لكن الإدارة الأميركية السابقة منعتها، فهل ستزيل الحكومة الجديدة العقبات؟".

وختاماً، يتبين من حادثة تورط مواطن إيراني في مقتل أحد أهم العلماء النوويين في البلاد، والاتهامات المتبادلة بين الجيش والاستخبارات من جهة، والخلافات بين البرلمان والرئاسة من جهة ثانية، إنّ حالة التجبر والقوة التي تُحاول إيران عكسها للعالم، هي إلى حدّ بعيد مُغايرة للحقيقة، فيما تسعى طهران إلى إخفائها بالعنف والترهيب والقمع بحق الإيرانيين.

من مراسم تشييع محسن فخري زاده

برفعها للحوثيين من قائمة الإرهاب.. هل أطلقت أمريكا يد إيران في المنطقة؟

من مقاتلي ميليشيات الحوثي

مرهف دويدري

تدعم إيران حلفاءها الانقلابيين الحوثيين في اليمن لشنّ هجمات متزايدة ضد السعودية، والتحالف الإقليمي الذي تقوده المملكة، حيث صعّدت إيران هجماتها عبر وكلائها مؤخراً في خطوة ينظر لها على أنها نوع من "الحرب الشاملة" التي تشنّها طهران في دول المنطقة، وباتت هذه الهجمات تستهدف المدنيين بطريقة متعمدة وممنهجة ما يجعلها ترقى لمستوى جرائم حرب، وتمكن التحالف من اعتراض وتدمير عدد كبير من الطائرات من دون طيار مفخخة، حيث تطلقها مليشيات الحوثي باتجاه المملكة.

ومن الواضح أن إيران تسعى إلى أقصى قدر من الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها، من خلال التصعيد في منطقة تمتد من اليمن عبر خليج عمان إلى العراق وسوريا ثم لبنان، حيث تستخدم إيران عدداً كبيراً من التقنيات التي طورتها لدعم وكلائها، من صواريخ عيار 107 ملم في العراق إلى قواعد في سوريا، وكذلك الصواريخ الباليستية (SRBMs) في اليمن والألغام والصواريخ التي استهدفت السفينة الإسرائيلية في خليج عمان. ولم يكن مطار أربيل شمال العراق، بعيداً عن هذا التصعيد فقد تعرض لقصف صاروخي من قبل مليشيات مدعومة من إيران، ما أسفر عن مقتل متعاقد مع قوات التحالف الدولي، وردت القوات الأمريكية بدك مواقع مسلحين تدعمهم إيران في سوريا على الحدود مع العراق، في غارة أميركية جاءت رداً على الهجمات الصاروخية الأخيرة في العراق.

ومنذ 2014، يشهد اليمن حرباً بين الحوثيين والقوات الموالية لحكومة الرئيس المعترف به دولياً عبد ربه منصور هادي، بدأت مع شنّ الحوثيين هجوما سيطروا على إثره على العاصمة صنعاء. كما سيطروا على أجزاء واسعة من شمال اليمن.

وكانت قد دانت الخارجية الأمريكية هجوم أنصار الله (الحوثيون) المستمر على مأرب وهجماتهم في المنطقة وبشكل خاص على السعودية، وكان قد أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، أن الولايات المتحدة اتخذت إجراءات للرد على هذا السلوك عبر تصنيف اثنين من قادة أنصار الله، وهما، منصور السعدي، وأحمد علي أحسن الحمزي، حيث استخدما موقعيهما لشراء أسلحة من إيران والإشراف على الهجمات التي تهدد المدنيين والبنية التحتية البحرية، مشدداً إن تورط إيران في اليمن يؤجج لهيب الصراع ويهدد بمزيد من التصعيد، وسوء التقدير وعدم الاستقرار الإقليمي.

معارك مأرب واستهداف السعودية

دمّر التحالف، الذي تقوده السعودية في اليمن، ثمان طائرات مسيّرات ملغومة أطلقتها جماعة الحوثي، المتحالفة مع إيران، تجاه المملكة، خلال يوم واحد في أكبر تصعيد للجماعات المدعومة من إيران، ولم يحدد التحالف الاتجاه الذي أطلقت الطائرات المسيّرة صوبه لكن مغردين تداولوا صوراً عن اعتراض صواريخ في مدينة جدة الساحلية التي سبق وأن استهدفها الحوثيون، ونقلت وكالة الأنباء السعودية (واس)، عن التحالف قوله إنه دمّر خمس طائرات مسيرات ملغومة أطلقتها جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران، حيث صعد الحوثيون المتحالفون مع إيران من هجمات الطائرات المسيّرة والصواريخ عبر الحدود على المدن السعودية في الآونة الأخيرة، واستهدفت في الغالب الجزء الجنوبي من البلاد. ويقول التحالف إنه اعترض معظم الهجمات.

وكان قد بدأ الحوثيون المدعومون من إيران هجوماً في بداية فبراير في اتجاه مأرب، "آخر معقل للقوات الحكومية المدعومة من تحالف بقيادة السعودية في شمال البلاد"، وقالت مصادر عسكرية إن "المعارك اندلعت على ست جبهات، وأن القوات الحكومية تمكنت من صد الهجمات، وأشارت الى أن المعارك ترافقت مع غارات نفذها التحالف، وعلى الرغم من الاتهامات الحوثية الأخيرة في مأرب والهجمات المتكررة بمختلف الأسلحة والصواريخ والتي حذّر منها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ومن تداعياتها الإنسانية، إلا أن الجيش اليمني أكد أن المحافظة القابعة وسط اليمن باتت مؤمنة بالكامل ومستقرة. وكان قد عبّر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عن قلقه من التصعيد الحربي في محافظة مأرب وتداعياته الإنسانية على السكان والنازحين، إضافة إلى عديد الضحايا الذين يسقطون هناك.

واشنطن ترفع جماعة الحوثي من قائمة الإرهاب!

رفعت الخارجية الأميركية ميليشيات الحوثي من قائمة الإرهاب، وأبقت العقوبات على قادتهم وعلى رأسهم عبدالملك الحوثي وعبدالخالق بدر الدين وعبدالله الحكيم، وقالت الوزارة في بيان "يهدف هذا الإلغاء إلى ضمان عدم عرقلة سياسات الولايات المتحدة ذات الصلة لعملية إيصال المساعدات لمن يعانون أساساً مما تم وصفها بأسوأ أزمة إنسانية في العالم"، وأعلن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الجمعة، أنه سيتم شطب الحوثيين رسمياً من قائمة واشنطن للتنظيمات الإرهابية، على أمل أن يدعم ذلك الجهود الإنسانية، مؤكداً إن أميركا ستراقب عن كثب أنشطة الحوثيين وتبحث عن أهداف إضافية للعقوبات، لاسيما على المسؤولين عن هجمات صاروخية على السعودية، وأضاف بلينكن إن "الولايات المتحدة لا تزال ترى بوضوح الأعمال الخبيثة لأنصار الله (الاسم الرسمي لحركة الحوثيين) وعدوانها"، وأشار إلى أن بلاده ستواصل تطبيق العقوبات المفروضة على قادة الحوثيين كأفراد.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، أن "هذا القرار لا علاقة له بنظرتنا للحوثيين وسلوكهم المستهجن، بما في ذلك الهجمات على المدنيين وخطف مواطنين أمريكيّين". وتابع المتحدث "أكدنا التزامنا مساعدة السعودية في الدفاع عن أراضيها ضد هجمات جديدة"، مشدداً على أن "تحركنا هذا ناجم فقط عن العواقب الإنسانية لهذا التصنيف الذي قامت به الإدارة السابقة في الدقائق الأخيرة". وأشار إلى أن "الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أوضحت منذ ذلك الحين أنه (إدراج الحوثيين على لائحة المنظمات الإرهابية) سيؤدي إلى تسريع أسوأ أزمة إنسانية في العالم".

من جانبه اعتبر تحالف دعم الشرعية في اليمن، أن رفع الحوثيين من قائمة الجماعات الإرهابية فُسر بطريقة عدائية من الميليشيات الانقلابية مما شجعها على التمادي في إطلاق المفخخات المسيرة والصواريخ الباليستية تجاه المدنيين في اليمن وفي السعودية، فيما قالت جامعة الدول العربية إن رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب يرسل إشارة خاطئة وتصعيدهم مرتبط بالوضع الإقليمي، فيما يرى مراقبون أن الخطوة الأميركية غير مبررة وبعثت برسائل خاطئة، ما أوحى بوجود تراخي أميركي تجاه ملف الحوثيين وإيران ولذلك تستطيع السعودية تغطية احتياجاتها التسليحية من عدة مصادر رغم العلاقات الاستراتيجية مع أميركا، ومن يتابع مسببات الأزمة يدرك أنها لا تزال قائمة، وسبب الأزمة هو التمرد الحوثي على الدولة اليمنية بقيادة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، ولا تزال الأوضاع قائمة، لذلك الحرب قائمة

الدعم الأممي.. هل يحمي اليمنيين؟!

أعلنت الأمم المتحدة في وقت سابق، أن تعهدات الدول المانحة لتمويل عمليات الاغاثة في اليمن خلال مؤتمر افتراضي بلغت 1.7 مليار دولار، أي أقل من نصف ما يحتاجه البلد لتنجب المجاعة، معربة عن خيبتها، وقال الأمين العام للمنظمة الأممية، أنطونيو غوتيريش، في بيان إن هذه التعهدات "مخيبة للآمال"، وأن "أفضل ما يمكن أن يقال عن اليوم هو أنه يمثل دفعة أولى" بعدما كانت الأمم المتحدة تتطلع لجمع 3.8 مليار دولار، وشاركت نحو 100 دولة وجهة مانحة في المؤتمر تنظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع السويد وسويسرا.

وبحسب الأمم المتحدة، سيواجه أكثر من 16 مليون شخص من بين 29 مليونا الجوع في اليمن هذا العام، وهناك ما يقارب من 50 ألف يمني "يموتون جوعا بالفعل في ظروف تشبه المجاعة"، وتحذّر وكالات تابعة للأمم المتحدة من أن 400 ألف طفل تحت سن الخامسة يواجهون خطر الموت جرّاء سوء التغذية الحاد في 2021، في زيادة بنسبة 22% عن العام 2020، وكانت الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية جمعت العام الماضي 1,9 مليار دولار من أصل 3,4 مليار دولار كان يحتاجها البلد الفقير، وأدّى نقص التمويل في 2020 إلى وقف 15 من 41 برنامجا إنسانيا رئيسيا في اليمن، حسبما أفادت الأمم المتحدة في نهاية سبتمبر الماضي، فيما تراجعت نسبة توزيع المواد الغذائية وأُوقفت الخدمات الصحية في أكثر من 300 مرفق صحي.

أرشيفية للرئيس التركي اردوغان ونظيره الأمريكي جو بايدن (ادارة اوباما)

تركيا وبايدن.. مُحاولات عاثرة لإصلاح ما أفسده أردوغان

تـدرك أنقـرة جيـداً، أنّ تمريـر مشـاريعها التوسـعيّة، أو الحفـاظ عـلى مـا تعتـبره مكاسـباً عسـكرياً عـبر مليشـيات تدعمهـا في دول عـدة، كسـوريا وليبيـا وأذربيجـان، وربمـا غيرهـا، مقـرون إلى حـدّ كبـير بالغطـاء الأمريـكي، أو أقلّـه عـدم وجـود اعـتراض حقيقـي يتيـح لهـا التمـدّد في مناطـق الـصراع، واسـتغلال الحـروب الأهليـة الدائـرة في الـشرق الأوسـط، لتجديـد الهيمنـة التركيـة، وأحـلام "العثمانيـة الجديـدة".

انطلاقـاً مـن تلـك المعطيـات، شـكلت هزيمـة ترامـب في انتخابـات الرئاسـة الأمريكيـة ضربـة قويـة لمخططـات أنقـرة للتوسّـع وترسـيخ النفـوذ، خاصـة مـع وصـول شـخص لا يبـدو أنّـه يحبـذ أردوغـان كثـيراً، وهـو الديمقراطـي جـو بايـدن، عقـب انتخابـات صعبـة في الثالـث مـن نوفمـبر المـاضي.

محاولات تركية لتصفية الأجواء

وعليـه، حاولـت أنقـرة تصفيـة الأجـواء العكـرة بينهـا وبـين واشـنطن، عـبر جملـة مـن التصريحـات الدبلوماسـية الرومانسـيّة، لكنهـا إلى الآن مـن طـرف واحـد، ففـي العـاشر مـن ينايـر، أي قبيـل عـشرة أيـام مـن تنصيـب بايـدن، أعلـن المتحـدّث باسـم الرئاسـة التركيـة، إبراهيـم قالـن، أنّ طاقـم بايـدن عـلى تواصـل مـع سـلطات بـلاده، وأنّـه "يريـد تطويـر العلاقـات مـع أنقـرة وفتـح صفحـة جديـدة"، مشـيراً إلى أنّ بايـدن زار تركيـا 4 مـرات عندمـا كان نائبـاً للرئيـس السـابق بـاراك أوبامـا، وأنّ السـلطات التركيـة "عـلى تواصـل إيجـابي مـع طاقـم بايـدن الحـالي".

تصريحـاتٌ وإن كانـت تبـدو في وجههـا الظاهـر طبيعيـة، لكنهـا عمليـاً كانـت تحمـل رسـائل عـدة، منهـا إلى الداخـل الـتركي، لمحاولـة تطمينـه بـأن لا خـوف عـلى البـلاد مـن عقوبـات جديـدة في ظـل الإدارة القادمـة، وأنّ أنقـرة ستسـتطيع مـدارة بايـدن وكسـبه عقـب فـوزه، ورسـائل أخـرى خارجيـة إلى واشـنطن، مفادهـا أن دعونـا ندخـل في هدنـة لمحاولـة تصحيـح المسـارات المتعـثرة فيـما بيننـا.

بيـد أنّ الرسـائل التـي بعثهـا النظـام الـتركي مـن خـلال المتحـدّث باسـم أردوغـان، لا تبـدو أنّهـا كانـت مشـجعة، بقـدر مـا إنّهـا كانـت كاشـفة لحقيقـة العلاقـة المتوتـرة بـين الجانبين، إذ أكـد المتحـدّث فيـما بـين سـطور تصريحـه، بـأن تلـك التخمينـات صحيحـة، وإنّ التوتـر والمواجهـة حـال أنقـرة مـع واشـنطن، وهـو مـا خمّنـه السـفير الأمريـكي لـدى إسرائيـل، ديفيـد فريدمـان، في الثـاني عـشر مـن ينايـر، عندمـا لفـت إلى أنّ ادارة بايـدن سـتكون مُتشـددة صـوب أردوغـان، قائـلاً: "مـن المتوقـع أن يكـون بايـدن متشـدداً مـع الرئيـس الـتركي، رجـب طيـب أردوغـان".

استكبار تركي أجوف

ومـع عـدم تلقـي الجانـب الـتركي أي إشـارات إيجابيـة مـن بايـدن، حـاول الأتـراك بعـث رسـائل قـوة إلى بايـدن، عقـب إخفـاق الرسـائل الدبلوماسـية، ففـي الرابـع عـشر مـن ينايـر، قـال وزيـر الدفـاع الـتركي، خلـوصي أكار، إنّ تراجـع بـلاده عـن شراء أنظمـة الدفـاع الصاروخـي الروسـية "إس400-" بغايـة الصعوبـة، وأكـد أنّ تركيـا تجـري محادثـات مـع روسـيا للحصـول عـلى شـحنة ثانيـة مـن أنظمـة "إس400-، مردفـاً: "ندعـو الولايـات المتحـدة إلى النـأي عـن لغـة التهديـد مثـل العقوبـات".

ليـأتي الـرد العشريـن مـن ينايـر، عندمـا وجّـه أنتـوني بلينكـن، وزيـر الخارجيـة في إدارة بايـدن، اتهامـه لأنقـرة بأنهـا لا تتـصرف كحليـف، لافتـاً إلى احتماليـة فـرض المزيـد مـن العقوبـات عـلى أنقـرة نتيجـة شرائهـا منظومـة "إس – 400، وأضـاف: "إنّ فكـرة أن يكـون شريكنـا الاسـتراتيجي أو مـا يسـمى بالشريـك الاسـتراتيجي، متوافقـاً في الواقـع مـع أحـد كبـار منافسـينا الاسـتراتيجيين في روسـيا، غـير مقبولـة".

وأشـار بلينكـين: "أعتقـد أنّنـا بحاجـة إلى إلقـاء نظـرة عـلى تأثـير العقوبـات الحاليـة، ومـن ثـم تحديـد مـا إذا كان هنـاك مزيـد مـما يتعـين القيـام بـه"، مردفـاً بالقـول في السـياق عينـه، إنّ "تركيـا حليـف لا يتـصرف كـما يجـب، وهـذا تحـدّ كبـير للغايـة بالنسـبة لنـا ونحـن واضحـون جـداً حيالـه".

موقـفٌ لم يـرقَ للأتـراك، مـما حملهـم إلى إطـلاق تفسـيرات مبتذلـة لرفـض الإدارة الأمريكيـة القبـول بأنقـرة عـلى مـا هـي عليـه في ظـل أردوغـان، وكان مـن أطـرف تلـك التفسـيرات مـا أعلنـه أورخـان مـير أوغلـو، القيـادي بحـزب العدالـة والتنميـة، الحاكـم في تركيـا، بتاريـخ الثالـث والعشريـن مـن ينايـر، عندمـا قـال إنّ الرئيـس الأمريـكي، جـو بايـدن، ينحـدر مـن أصـل كـردي مـن عشـيرة بـيروكي الكرديـة قبـل هجـرة عائلتـه إلى الولايـات المتحـدة.

أنقـرة تقـدّم الطاعـة لبايدنلكـن لم تمـر أيـام كثـيرة عـلى ادّعـاء أكار بصعوبـة التنـازل عـن الصواريـخ الروسـية، حتـى عـاد رجـل أردوغـان عـن تصريحاتـه تلـك، نتيجـة الموقـف الحاسـم مـن إدارة بايـدن، إذ نقلـت صحيفـة حريـت التركيـة عـن أكار قولـه بتاريـخ التاسـع مـن فبرايـر، أنّ بـلاده سـتقترح تفعيـلاً جزئيـاً فحسـب لصواريخهـا الروسـية إس400-، في المفاوضـات مـع الولايـات المتحـدة.

كـما قـال أكار إنّ تركيـا مسـتعدّة لتقديـم تنـازلات في نـزاع مـع الولايـات المتحـدة، حليفتهـا في حلـف شـمال الأطلـسي (الناتـو)، بشـأن نظـام الدفـاع الصاروخـي الـروسي إس -400 إذا أنهـت واشـنطن دعمهـا للقـوات الكرديـة السـورية (قـوات سـوريا الديمقراطيـة – قسـد)، وأضـاف: "يمكننـا إيجـاد حـلّ لأنظمـة إس -400 في محادثاتنـا مـع الولايـات المتحدة، لكننـا نتوقـع منهـم أن يـروا الحقائـق حـول وحـدات حمايـة الشـعب".

اختبار تركي للتعاطي الأمريكي

وعقـب ذلـك الصـد والـرد، حاولـت أنقـرة اسـتغلال هجومهـا العسـكري عـلى مقـرّات المقاتلـين الكـرد عـلى الحـدود مـع العـراق، والتـي أسـفرت، منتصـف فبرايـر، عـن مقتـل أسرى أتـراك كانـوا لـدى مقاتلـي حـزب العـمال الكردسـتاني منـذ سـنوات، إذ اتهـم الرئيـس الـتركي، الولايـات المتحـدة، بدعـم المقاتلـين الأكـراد، عقـب ادعاءهـا بأنّهـم "أعدمـوا 13 تركيـاً في شـمال العـراق"، مضيفـاً أنّ بيان الإدانة الأمريـكي "مزحـة"، عندمـا قالـت واشـنطن إنّها تنـدد بقتـل الأتـراك إذا ثبتـت صحـة التقاريـر عـن مسـؤولية حـزب العـمال الكردسـتاني عنـه، في تشـكيك مُبطـن بالروايـة التركيـة، التـي حاولـت إلصـاق التهمـة بمقاتـلي الحـزب، رغـم أنّ الأخـير أكـد مقتـل الأسرى الأتـراك بـ"نـيران صديقـة"، نتيجـة القصـف الجـوي الـتركي عـلى مُعسـكر كان الأسرى مُحتجزيـن داخلـه.

وأخـيراً وليـس آخـراً، ولأنّـه لا بـد لتركيـا مـن تجربـة أي شيء، وقـول كل شيء، في محاولتهـا لفصـل واشـنطن عـن دعـم قسـد في سـوريا، والتغاضي عـن أردوغـان ومشـاريعه التوسـعية في المنطقـة، لم يبـقَ إلا أن يزعـم أردوغـان، في العشريـن مـن فبرايـر، بوجـود صلـة بـين مقتحمـي الكونغـرس الأمريـكي وقـوات سـوريا الديمقراطيـة، مدّعيـاً أنّ "مـن قـادوا العمـل الشـائن ضـد الكونغـرس الأمريـكي ظهـرت صلاتهـم بتنظيـم "ب ي د/ ي ب ك" الفـرع السـوري لمنظمـة "بي كا كا الانفصاليـة"، عـلى حـدّ تعبـيره.

وإلى الآن، تتواصـل المحـاولات التركيـة لاسـتمالة واشـنطن وكسـب رضاهـا، لكـن دون أن تفلـح، وهـو مـا يبـدو أن أردوغـان قـد يكـون عاجـزاً عـن تحقيقـه للرجـل المُتسـيّد في البيـت الأبيـض، وهـو الـذي قـد قـال سـابقاً، بأنّـه ينبغـي دعـم المعارضـة التركيـة للتغلـب عـلى أردوغـان في انتخابـات الرئاسـة، التـي مـن المُزمـع أن تُعقـد في العـام 2023.

التوبة التركية لمصر.. ومهمة القاهرة التاريخية في ليبيا وسوريا

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

كل التصريحات التركية الزاعمة لعودة العلاقات مع القاهرة، قوبلت بهدوء مصري، وتريث عميق، ليأتي الرد لاحقاً عبر مصدر "رسمي"، في الثاني عشر من مارس، ضمن تصريحات نقلتها وكالة أنباء الشرق الأوسط، قال فيها بأنّه "ليس هناك ما يمكن أن يطلق عليه توصيف "استئناف الاتصالات الدبلوماسية"، وذلك في أول تعليق على إعلان أنقرة "استئناف الاتصالات الدبلوماسية مع مصر".

وتابع المصدر المصري الرسمي، حينها، أنّ "الارتقاء بمستوى العلاقة بين البلدين يتطلب مراعاة الأطر القانونية والدبلوماسية التي تحكم العلاقات بين الدول على أساس احترام مبدأ السيادة ومقتضيات الأمن القومي العربي"، موضحاً أنّ "مصر تتوقع من أي دولة تتطلع إلى إقامة علاقات طبيعية معها أن تلتزم بقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وأن تكفّ عن محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة".

أردوغان قد يكرّر اعتذاره لبوتين مع السيسي

ولا يبدو أنّ مشهد اعتذار أردوغان لبوتين بعيد عن التكرار في مصر، رغم كل العنتريات التي أظهرها أردوغان على مدى سنوات، فأردوغان الذي توجه إلى موسكو للاعتذار من بوتين عقب إسقاط طائرة روسية في سوريا العام 2015، جاهز لفعل ذلك وربما أكثر، كي يصفح السيسي عنه، وهو ما أكده في الثاني عشر من مارس، عندما انضم لجوقة المسؤولين الأتراك المتهافتين لمصالحة مصر.

إذ قال حينها: "هناك اتصالات استخباراتية ودبلوماسية وعلى صعد أخرى مع الجانب المصري"، مضيفاً: "نريد أن تستمرّ هذه الاتصالات على مستوى وإذا وصلت إلى نتائج إيجابية سنقوم بتقويتها ورفع مستواها"، زاعماً أنّ "الصداقة بين الشعبين المصري والتركي لن تكون مثل العلاقات بين الشعبين المصري واليوناني".

شروط مصرية للمصالحة

وقد قال، بالتزامن مع تصريح أردوغان، مصدران في المخابرات المصرية إنّ مسؤولاً أمنياً مصرياً تلقّى اتصالاً من مسؤول في المخابرات التركية، أعرب فيه عن رغبة الجانب التركي في عقد اجتماع بالقاهرة لبحث التعاون الثنائي، وأضاف المصدران لوكالة "رويترز" أنّ المسؤول المصري رحب بالدعوة ووعد بالرد في أسرع وقت ممكن، وذلك في أعقاب اتصالات غير رسمية بين مسؤولين أمنيين مصريين وأتراك لبحث سبل التواصل بين الجانبين.

لكن المصريين لن ينسوا بهذه السرعة التدخلات التركية في أزمات البلاد العربية، وتورّط أنقرة في سفك دماء السوريين والليبيين والمصريين وغيرهم، إذ عقب النائب والإعلامي المصري مصطفى بكري على التصريحات التركية، وقال في تصريحات لقناة روسيا اليوم: "أظنّ أنّ فصول المؤامرة التركية تجلّت بشكل واضح في ليبيا وسوريا والعراق، وهو ما يؤكد أنّ المطامع التركية لن تقف عند حدّ".

وبيّن: "لذلك فمن وجهة نظري قبل أن تطالب تركيا بعودة العلاقات مع مصر، عليها أولاً أن تثبت حسن نيتها بخطوات عملية على الأرض بتسليم جميع العناصر المطلوبة قضائياً في مصر على ذمة قضايا عنف وإرهاب وكثير منهم صادر بحقه أحكام جنائية"، مستكملاً: "عليها أيضاً وقف المنابر الإعلامية التحريضية ضد مصر والتي تبثّ من تركيا، وسحب كل المرتزقة التي أرسلتهم إلى ليبيا والكف عن التدخل في شؤون الدول العربية، مثل سوريا وليبيا.. فإن قامت بتلك الخطوات هنا فقط يمكن الحديث عن بدء عملية مصالحة مع مصر، أما غير ذلك فلا يمكن وصفه بعودة العلاقات أو عملية مصالحة والأمر لا يتعدّى فقط التنسيق في بعض الأمور".

فيما قال اللواء تامر الشهاوي، عضو مجلس النواب المصري السابق وعضو لجنة الدفاع والأمن القومي: "ما بين الأقوال والأفعال نحن نرصد الأفعال، وإذا لم يكن التصريحات التركية متوافقة مع السياسات فإنّ تلك التصريحات لا يصبح لها أهمية"، مردفاً: "اعتدنا على تصريحات من هذا النوع من الجانب التركي خلال السنوات الأخيرة، والموقف المصري واضح، ففي حال أظهرت إرادة التحرّك بأجندة إيجابية في القضايا الإقليمية، فإنّ مصر مُستعدّة للتجاوب مع ذلك".

وأكد الشهاوي: "إذا لم تتحرّك تركيا في هذا الاتجاه الإيجابي، تصبح كل الادعاءات التي تتحدث عن تقارب هي تصريحات كاذبة، وفي حال تحركها تكون تركيا قررت تحويل دفتها للتعاون مع مصر باعتبار مصر الدولة المحورية الكبرى في المنطقة وحاضرة بقوة في كافة الملفات، وهو ما يحتمل معه أن تكون تركيا ارتأت أن تكون مصالحها مع مصر وليس ضد مصر".

أنقرة والتملص من الإخوان المسلمين

وبحسب تقرير تحليلي لوكالة VOA الأميركية، فقد كان دعم أنقرة للإخوان المسلمين خلال "الربيع العربي"، محورياً لأهداف أيديولوجية إلى حدّ كبير، وأشار المحللون إلى أنّ أردوغان يبحث عن طريقة لإعادة هذه السياسة إلى الوراء، وقال حسين باجي، من معهد السياسة الخارجية، وهو مركز أبحاث في أنقرة: "لقد كان من الخطأ دعم الإخوان المسلمين لكن الحكومة (التركية) تدرك الآن أنّ الإخوان المسلمين ليس لديهم أدنى فرصة للوصول إلى السلطة مرة أخرى، لذلك لا يمكننا الاستمرار في هذه السياسة".

وأضاف باجي: "لكن كيفية الخروج من هذه السياسة الخاطئة علناً هي مشكلة أردوغان.. فلا يمكن لتركيا أن تقول رسمياً إنّنا سوف نتخلّى عن دعم الإخوان المسلمين.. أردوغان لن يقول ذلك رسمياً، لكن ربما ببطء سيتحرّك من موقفه الرسمي المتمثل في مناهضة الرئيس المصري"، ولفت التحليل الأميركي إلى أنّ أنقرة أدركت أنّ عودة الإخوان إلى السلطة انتهت، وأنّ الجماعة أصبحت من الماضي، وبالتالي حان الوقت للتخلص من إرث التنظيم الذي تحالفت معه، وبحسب التقرير، لقد دفعت تركيا ثمناً باهظاً لتنفير مصر وفي خطوة أضعفت أنقرة، وقعت القاهرة، العام الماضي، اتفاقية مع اليونان المنافسة لتركيا لتطوير البحر الأبيض المتوسط.

موقف مصر يتجاوز قضاياها المحليّة مع تركيا

في حين اتّسم الموقف الرسمي المصري بالثبات، كونه يتمتع بالقوة، وهو ما يفرض على من يستجدي مصالحة مصر الانصياع لمطالب القاهرة، وذلك ما شدّد عليه وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في الرابع عشر من مارس، إذ ذكر: "إذا ما وجدنا هناك تغيراً في السياسة التركية تجاه مصر وعدم تدخل في الشؤون الداخلية وانتهاج سياسات إقليمية تتوافق مع السياسة المصرية، قد تكون هذه أرضية ومنطلقاً للعلاقات الطبيعية".

وأخيراً، ينبغي القول إنّ مصر من الدول العربية المحورية، التي لها ثقلها، ومن المهم التذكير بأنّ منح أي فرصة للجانب التركي للعودة إلى تجبره كما حصل سابقاً، لن يحمي مصر مستقبلاً من أي هجمات تركية مضادة، وهو ما يستوجب على القاهرة التأكيد على نقاط أساسية لا ترتبط بمصر وحدها، بل بمحيطها الإقليمي، وعلى رأسها مطالبة أنقرة بالانسحاب الكامل غير المشروط من ليبيا وسوريا، وقطع التمويل والتسليح عن مليشيات الإخوان المسلمين هناك.

وهو ما سيسمح لشعبي البلدين من إدارة نفسيهما، بعيداً عن المحرقة التي أوقدتها أنقرة وذكتها على مدار سنوات بالطائفية والعنصرية والخطابات العدائية، فمهمة مصر تاريخية، وشعبا سوريا وليبيا بانتظار مناصرتها لهما، كنشر قوات عربية مشتركة من بلدان عدة كـ(مصر والسعودية والإمارات)، على كامل الشريط الحدودي شمال سوريا، بما يضمن سدّ الذرائع التركية، ويحمي حدود سوريا من الاقتطاع والقضم على شاكلة لواء إسكندرون.

The Levant

النقيب عمار الواوي لـ " ليفانت": المجلس العسكري ضرورة حتمية لسوريا

المعيار الوحيد للقبول بأي عسكري هو الوطنية وأن لا تكون يداه ملطخة بالدم أو مشارك بالتعذيب أو الفساد

مرهف دويدري

النقيب عمار الواوي

اعتبر النقيب المظلي "عمار الواوي" أمين سر الجيش السوري الحر، إن الأسد انتهى شعبياً منذ أول يوم لقيام الثورة في الخامس عشر من آذار مارس *2011*، مؤكداً أنه انتهى أخلاقياً منذ أول طلقة أطلقها على المظاهرات السلمية. وانتهى دولياً عندما استخدام كافة أنواع الأسلحة المحرّمة دولياً، من القنابل العنقودية والكيماوية

وأشار "الواوي" في حواره مع "ليفانت" إن الحديث عن مجلس عسكري مهني محترف من العسكريين المحترفين، يقوم بضبط إيقاع العمل العسكري وتجميع الفصائل العسكرية الوطنية المحترفة وتنقيتها من العناصر المتطرفة أو المنفلتة، مؤكداً أن المجلس العسكري بهدف دعم وانجاح العملية السياسية، وتحقيق انتقال سلمي لسلطة مدنية قوية قادرة على إدارة البلاد

وشدد "الواوي"، على أن المجلس العسكري ضرورة حتمية لسورية سواء أكان الحل عسكرياً أو الحل سياسياً، كما تقول جميع الدول، وهو سيكون صمام الأمان للمرحلة الانتقالية، والشعب السوري موافق على المجلس العسكري. مؤكداً أن جميع الضباط المنشقين أيضاً من خلال التواقيع التي وضعها الضباط تدعم وتؤيد فكرة المجلس العسكري، بقيادة السيد العميد "مناف طلاس"، وأشار إلى أنه من بين الموقعين أيضاً.

■ نلاحظ تصعيداً في اللهجة من قبل إدارة بايدن، حيال مستقبل الأسد، كان آخرها اتهام المتحدثّ الرسمي باسم الخارجية الأمريكية لنظام الأسد بـ"الوحشية".. هل أنتهى الأسد دولياً من وجهة نظركم؟

الأسد انتهى شعبياً منذ أول يوم لقيام الثورة في الخامس عشر من آذار مارس 2011، وانتهى أخلاقياً منذ أول طلقة أطلقها على المظاهرات السلمية،

> **الأسد انتهى دولياً عندما استخدم كافة أنواع الأسلحة المحرّمة دولياً، من القنابل العنقودية والكيماوية.**

وانتهى دولياً عندما استخدم كافة أنواع الأسلحة المحرّمة دولياً، من القنابل العنقودية والكيماوية وقيامه بحرب الإبادة الجماعية والتغيير الديموغرافي. أما بالنسبة للموقف الأمريكي، فقد استطاع السوريون المتواجدون في أمريكا، من خلال تأثيرهم على مراكز القرار وضغوطهم على المسؤولين عن الشأن السوري، إصدار قانون قيصر الذي كان له أهمية كبيرة على المستويين الدولي والداخلي، وهناك محاولات لإصدار قانون آخر قد يكون اسمه قانون "بسام بربندي"، أمريكا صراحة مازالت تمسك العصا من الوسط، ولم تتخذ القرار النهائي بعد بإسقاط نظام المجرم بشار الأسد ومن معه، كما نلاحظ أيضا القرار الأوروبي المتمسك بإسقاط الأسد مقابل إعادة الإعمار.

■ يجري الحديث عن مرحلة انتقالية في سوريا، البعض يشير إلى انتقال مدني، وآخرون يشيرون إلى مجلس عسكري، كجزء من مؤسسة "الجيش السوري" سابقاً، والجيش الحر لاحقاً.. كيف تقرأ ملامح المرحلة القادمة؟

جميع الدول تقول إن الحل في سوريا هو سياسي وليس عسكري، وخاصة بعد الزيارة المفاجئة التي قام بها وزير الخارجية الروسي إلى السعودية والإمارات، واللقاء الثلاثي القطري الروسي التركي، والذي انتهى بالتأكيد على الحل السياسي في سوريا،

أما فكرة الانتقال السياسي، اعتقد أنها كلمة طوباوية ومبالغ بها، نحن نطالب بتطبيق قرارات جنيف للأمم المتحدة وخاصة القرار 2254، والذي ينص على هيئة حكم انتقالي مع مجلس عسكري، وازالة بشار المجرم ودائرته التي بات معظمهم مدرجون على قوائم العقوبات الدولية، وعلى رأسهم بشار الأسد، الثورة قامت من أجل إسقاط الديكتاتورية والانفتاح على الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة.

■ بالتأكيد ينبغي اللجوء إلى هيكلة جديدة للمؤسسة العسكرية، بما يضمن حقوق جميع الأطراف، كيف يمكن تحقيق هذه المعادلة في ظلّ حالة العسكرة الفوضوية التي تجتاح سوريا؟

كل الدول التي تخرج من الثورات الشعبية، وتخوض صراع مسلّح ضد الأنظمة الشمولية والمتسلطة، تتحول البنية الأمنية والاجتماعية والعسكرية والسياسية في هذه الدول إلى فوضى، وبالإضافة لذلك تسلل الجماعات الإرهابية مستغلة هشاشة الوضع القائم.

لذلك فالحديث عن مجلس عسكري مهني محترف من العسكريين المحترفين، يقوم بضبط إيقاع العمل العسكري وتجميع الفصائل العسكرية الوطنية المحترفة وتنقيتها من العناصر المتطرفة أو المنفلتة،

> **المجلس العسكري مهمته ضبط إيقاع العمل العسكري وتجميع الفصائل العسكرية الوطنية المحترفة وتنقيتها من العناصر المتطرفة أو المنفلتة.**

بهدف دعم وانجاح العملية السياسية، وتحقيق انتقال سلمي لسلطة مدنية قوية قادرة على إدارة البلاد والسيطرة على كافة مفاصل الدولة، وإدارة الموارد والثروات، وإنجاح عملية إعادة الإعمار، لذلك كله، وجود مجلس عسكري وطني ضرورة ملحة ومستعجلة.

■ للسوريين تجربة سيئة مع المؤسسة العسكرية، كيف يمكن الوصول إلى مجلس انتقالي عسكري يحكم سوريا، بطريقة تطمئن عامة السوريين، وما هي الروافع المدنية لهذا الحكم العسكري الذي يجري تداوله؟

نعم للأسف المؤسسة العسكرية لها تجربة سيئة نتيجة القيادات العسكرية السيئة التي قادت هذه المؤسسة، بداية من "حسني الزعيم" الذي انقلب على الشرعية الوطنية والرئيس المنتخب شعبياً وصولاً إلى انقلاب حافظ الأسد وتوريث المجرم بشار.

وبالتالي طُرحت فكرة المجلس العسكري المشترك الذي ستنضوي تحت مظلته جميع الفصائل العسكرية والثورية والوطنية، عدا الفصائل الإرهابية المتطرفة هذه الفصائل التي تعلن أنها مع وحدة الوطن أرضاً وشعباً ومع حماية الشعب، أما باقي التفاصيل فلن يتم الحديث عنها إلا بعد أن يكون هناك موافقة دولية وإقرار دولي ودعم كامل للمجلس العسكري، والذي يتكون مهمته الرئيسية حماية الشعب و مؤسسات الدولة والعمل بشكل موازي مع هيئة الحكم الانتقالي، من أجل الإعداد للانتقال للديمقراطية وتهيئة الظروف المناسبة للانتخابات، والدستور، وغيرها من مهام هيئة الحكم الانتقالي.

■ من يتابع الشأن السوري يلحظ أن كثيرين يطرحون فكرة تشكيل مجلس عسكري انتقالي يرأسه العميد "مناف طلاس"، كيف تنظر إلى هذا الطرح؟ ولماذا "مناف طلاس" تحديداً؟

المجلس العسكري ضرورة حتمية لسورية سواء أكان الحل عسكرياً أو الحل سياسياً، كما تقول جميع الدول، وهو سيكون صمام الأمان للمرحلة الانتقالية، والشعب السوري موافق على المجلس العسكري وصدرت بيانات كثيرة حزبية وسياسية وعشائرية وثورية تؤيد المجلس، وجميع الضباط المنشقين أيضاً من خلال التواقيع التي وضعها الضباط تدعم وتؤيد فكرة المجلس العسكري، بقيادة السيد العميد "مناف طلاس"، وأنا من بين الموقعين أيضاً.

ولكن لماذا السيد العميد مناف طلاس؟ لأسباب عديدة وكثيرة سأذكر لكم بعضاً منها:

- هو ضابط منشق من عام 2012

- لم تتلطخ يداه بالدماء. وإعلان موقفه للنظام السوري بأنه ضد القبضة الأمنية والعمل العسكري على الشعب السوري.

- تصريحاته المتوافقة مع تطلعات شعبنا الساعي للحرية.

- هو شخصية عسكرية تعتبر توافقية ومقبولة من جميع أطياف الشعب السوري، ومن طرفي المعارضة والموالاة ويعرف خبايا النظام واساليبه.

- هو شخصية مقبولة عربياً ودولياً.

الثورة لم تخرج لتكون ثورة طائفية أو عرقية أو دينية، وليس في أجندتها إقصاء و لا تنوي التفرّد بالسلطة والحكم، وإلا ستتحول مع الوقت إلى نظام قمعي جديد.

ولا يمكن أن يدعي الثورة كل من انخرط بها، ففي صفوفها صالحين ومؤهلين لم يتركبوا الأخطاء، كذلك لا يمكن أن تحكم بالمقابل على الآخرين المختلفين أنهم غير وطنيين.

إعادة العلاقات بين مصر وتركيا... مهمة مستحيلة

داليا زيادة

جذب دور مصر في شرق البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكثير من الاهتمام مؤخراً. في أقل من أسبوع، منذ بداية مارس، استضافت مصر الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية، واستقبلت وفوداً دبلوماسية رفيعة المستوى من دولة قطر لتسريع عملية المصالحة بين القاهرة والدوحة، وتم تنسيق زيارة رئاسية إلى السودان، سبقتها اتفاقية تعاون عسكري تاريخية بين القوات المسلحة المصرية والسودانية، وأجرى وزير الخارجية المصري مباحثات مع المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا، قبل اجتماع البرلمان الليبي لمنح الثقة للحكومة الجديدة.

إلا أنّ الحدث الأكثر بروزاً، في هذا الصدد، كان وما زال هو المساعي الحثيثة التي قام بها مؤخراً كبار المسؤولين الأتراك لكسب ودّ مصر. في حدث نادر، خلال التدريب البحري "الوطن الأزرق 2021"، في يوم 6 مارس، وجه وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، التحية إلى الدولة المصرية لاحترامها حدود الجرف القاري لتركيا، واعتبر ذلك فرصة لأنقرة لتحسين العلاقات مع القاهرة في المستقبل القريب، وقال أكار: "إنّ لدى تركيا العديد من القيم التاريخية والثقافية المشتركة مع مصر، وتفعيل هذه القيم يمكن أن يحدث فرقاً في العلاقات بين البلدين في الأيام المقبلة".

في اليوم التالي لتصريحات أكار، قال إبراهيم كالين، المتحدّث باسم الرئيس التركي أردوغان، في تصريحات لبلومبيرج، إنّه "يمكن فتح صفحة جديدة في علاقة تركيا بمصر ودول الخليج لتحسين السلام والاستقرار الإقليميين". ووصف مصر بأنّها "عقل وقلب العالم العربي"، مضيفاً "نحن مهتمون بالتحدث مع مصر حول القضايا البحرية في شرق البحر المتوسط، بالإضافة إلى قضايا أخرى في ليبيا وعملية السلام والفلسطينيين. يمكننا خفض التوترات، وهذا النوع من الشراكة يمكن أن يساعد في الاستقرار الإقليمي، من شمال أفريقيا إلى شرق المتوسط".

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، ترددت أنباء عن أنّ هناك اجتماعات بين مسؤولين من المخابرات المصرية والتركية تُعقد بشكل منتظم بهدف مناقشة الخلافات السياسية بين القاهرة وأنقرة. وبطبيعة الحال، لو انتهى الخلاف القائم بين تركيا ومصر، والذي دام لأكثر من سبع سنوات، قد يترتب عليه تغير كبير في السياسات القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط. ولهذا لم يكن مستغرباً أن يثير تقارب أنقرة مع القاهرة ذعر المسؤولين في اليونان وقبرص. حيث يعتقد اليونانيون أنّ استعادة العلاقات الجيدة بين تركيا ومصر يشكل تهديداً لشراكة مصر مع اليونان وقبرص وإسرائيل في شرق المتوسط. وبالفعل، قام وزير الخارجية اليوناني، في 8 مارس، بعد تصريحات خلوصي أكار بيوم واحد، بزيارة مفاجئة للقاهرة للتأكد من أنّ مصر لن تتخلّى عن اليونان إذا استعادت علاقاتها مع تركيا. في الحقيقة، هذا غير ممكن وغير وارد، حيث تمت المصادقة على اتفاقيات الشراكة بين مصر واليونان وقبرص وإسرائيل في البحر المتوسط من قبل البرلمانات المحلية لهذه الدول، وبالتالي فهي شراكة دائمة وصعب جداً الرجوع فيها. قد تنضم تركيا إلى هذه الشراكة المتوسطية في المستقبل، لو أصلحت علاقاتها مع مصر والدول الأخرى، لكنها أبداً لا تستطيع كسرها أو تهديدها.

ويبقى السؤال المهم الآن هو ما إذا كانت المصالحة بين تركيا ومصر ممكنة حقاً، خاصة بعد تقدم مصر بشكل كبير في إجراءات المصالحة مع قطر، منذ إعلان وثيقة العلا، في شهر يناير، حيث تشكل التناقضات اللامتناهية في المواقف التي تتبناها القيادة السياسية التركية تجاه مصر عائق كبير أمام عملية رأب الصدع وتطبيع العلاقات بين البلدين، اللذين يشكل كل منهما قيمة اقتصادية وسياسية وعسكرية مضافة للآخر، في حال اختارا أن يتعاونا.

في الواقع، لا يوجد خلاف مباشر بين المصريين والأتراك. على العكس من ذلك، كلام خلوصي أكار سليم تماماً بشأن وجود العديد من القواسم الثقافية والتاريخية المشتركة، والعديد من المصالح الاقتصادية والسياسية المتبادلة والتقارب الجغرافي، الذي من المفترض أن يجعل مصر وتركيا شريكين لا ضدين. أما الخلاف الرئيسي بين مصر وتركيا فهو يتعلق بإصرار الرئيس التركي أردوغان على مواصلة دعم أنشطة الإخوان المسلمين، المقيمين في تركيا، ضد الدولة المصرية.

إذا كانت تركيا تريد حقاً إقامة علاقات مستقرة ومثمرة مع مصر، يجب على تركيا أولاً إنهاء دعمها لجماعة الإخوان المسلمين. وهذا شرط لا يجوز للدولة المصرية ولا الشعب المصري التخلي عنه، إذ يرى الكثير من المصريين اليوم أنّ تركيا دولة معادية بسبب دعم أردوغان المستمر لجماعة الإخوان المسلمين. بحسب استطلاع رأي أجراه مركز دراسات الديمقراطية الحرة، عام 2017، فإنّ أكثر من 80٪ من المصريين قالوا إنهم يعتبرون جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، ورفضوا عروض مصالحة الدولة المصرية مع جماعة الإخوان، حتى لو مصالحة مشروطة.

أثارت تصريحات خلوصي أكار المقتضبة والصادقة، بشأن علاقة بلاده مع مصر، الكثير من الجدل في المنطقة، لكنها لقيت استحساناً في مصر على عدة مستويات. فعلى الرغم من كون خلوصي أكار جزءاً من نظام أردوغان المعروف بسياسته الخارجية المعيبة، إلا أنّ خلوصي أكار يحظى بقدر معقول من الاحترام والثقة فيما يقول. ولوضع هذه التصريحات موضع التنفيذ، فإنّ المهمة التالية -أو ربما التحدي- بالنسبة لخلوصي أكار، وأمثاله من المسؤولين العاقلين في القيادة السياسية التركية، هي إقناع أردوغان بالتوقف عن دعم الإخوان المسلمين، وخاصة أولئك الذين يستخدمون وسائل الإعلام التركية في مهاجمة الدولة المصرية. أريد أن أكون متفائلة بأنّ هذا قد يحدث، لكن مشاهدة أردوغان يلوح بعلامة رابعة (تحية الأربعة أصابع التي يتبناها الإخوان المسلمين كشعار لهم) في كل ظهور إعلامي له، يجعل موضوع المصالحة بين مصر وتركيا أمر أشبه بالمهمة المستحيلة.

"يونيو 2013- مارس 2021"... هنا القاهرة تمت العملية بنجاح

رشا عمار

ما بين يونيو 2013 ومارس2021، سجال جيوسياسي طويل بين القاهرة وأنقرة، اعتمدت فيه مصر على سياسة النفس الطويل والحكمة الدبلوماسية والتخطيط الاستراتيجي، والتزمت خلاله القاهرة بالشرعية الدولية والقانون خاصة في الملفات المشتركة مع القوى الدولية والإقليمية وأهمها، الملف الليبي، وغاز شرق المتوسط. القاهرة

في 2013 ظنت أنقرة أن مصر ضعيفة وقابلة للانكسار أمام موجات الضغط السياسي والاقتصادي وكذلك استغلال الهشاشة الداخلية وحالة عدم الاستقرار السياسي والاستقطاب الذي بلغ ذروته، بدعم التنظيمات الإرهابية في الداخل والخارج وتمويل ميّات اللجان الإلكترونية والخلايا التي دأبت على استفزاز القاهرة ومحاولة إثارة الرأي العام وتشويه القيادة السياسية وكذلك تصدير صورة مشوهة للخارج عن الأوضاع في مصر باستغلال ملفات حقيقية مثل الإجراءات الاقتصادية أو ملف سد النهضة على سبيل المثال، وجرى تزييف وخداع المصريين بتكثيف تلك المنابر.

احتضنت تركيا قيادات الإرهاب الهاربة من مصر، الصادر ضدهم أحكام باتة، ورفضت تسليمهم بعد طلبات متكررة من القاهرة عبر الإنتربول الدولي، وكثفت الدعم المالي واللوجيستي لهم خلال السنوات الأولى من إقامتهم على الرغم من رفض المعارضة التركية الممثلة لقطاع يتجاوز 50% من الشعب، وفق استطلاعات الرأي الأخيرة لوجودهم، وتقديم أي دعم لهم بالتحدي لمصر.

توسع أردوغان خلال هذه السنوات في معاداة دول الجوار وتحدي المجتمع الدولي، بالاعتماد على استراتيجية منحرفة لتحقيق أهدافه اعتمدت على محاور؛ دعم التنظيمات المؤدلجة وتمويل الإرهاب، وهذا ما اثبته تقرير أمني لوزارة الخزانة الأمريكية صدر في نهاية العام الماضي، أكد أن مؤسسة تركية قدمت دعماً مالياً لتنظيم داعش تجاوز 100 مليار دولار بمعرفة الحكومة وتحت أعين المراقبين.

كما اعتمد أردوغان على سياسة استفزازية في حدي قرارات الشرعية الدولية بالتنقيب الغير قانوني عن الغاز في مياه شرق المتوسط بالرغم من أنه رفض الانضمام لاتفاقية ترسيم الحدود التي وقعتها دول الجوار الشركاء في غاز البحر المتوسط، مصر واليونان وقبرص، وفضل أردوغان أن يستعرض قواه بإرسال سفن للاستكشاف وليس التنقيب لأنه لا يملك أصلاً حق التنقيب في مياه الجوار وإن حدث كان سيتعرض لعواقب وخيمة، ولعلنا نذكر جميعا ما حدث عندما حاولت سفينة تركية جس النبض بالاقتراب من المياه المصرية فتعاملت معها البحرية المصرية على الفور. المحور الأهم والأخطر في السياسة التي اعتمدها أردوغان هو التواجد العسكري غير المشروع في عدة دول مثل سوريا وليبيا، وإن كانت مصر قد وضعت خط أحمر لتلك التجاوزات في ليبيا، لم تتمكن تركيا يوما من تجاوزه، إلا أن العدوان التركي على سوريا ودعم وتمويل المرتزقة سيظل جريمة تلاحق أردوغان دائما.

في المقابل، عملت القاهرة في صمت وتجاهل شديد لكافة التصرفات التركية على عدة محاور نتج عنها اليوم استجداء تركي لخطب ود مصر وعقد أي تفاق معها بشروطها.. فماذا فعلت؟

في البداية تجاهلت مصر تماما كافة الاستفزاز والتصريحات التركية عبر مسؤولين أبرزهم ياسين أقطاي أو حتى الرئيس التركي نفسه، واكتفت القاهرة بتكرار القول إنها تعرف أعدائها وتعرف كيف تتعامل معهم.

ثانيا: نجحت مصر في تحقيق الاستقرار الداخلي مما ساهم بشكل كبير في تحريك عجلة الاقتصاد، وتحقيق الأمن ودفع معدلات التنمية بشكل غير مسبوق، كما نجحت في تنويع مصادر تسليحها وتزويد منظومتها الدفاعية بأقوى الطرزات وأحدثها وجعلت جيشها في حالة جاهزية تامة ومستمرة للتعامل مع أي تهديدات تواجه الوطن داخل الحدود وخارجها.

ثالثا: نجحت المنظومة الأمنية المصرية من خلال عمليات مكثفة وضربات استباقية محددة الهدف في هزيمة الإرهاب الذي استشرى في البلاد عقب 30 يونية حتى انخفض معدل العمليات لأقل من 10% مقابل 90% في 2014.

رابعا: نجحت الدبلوماسية المصرية في استعادة مكانة مصر وعلاقاتها التاريخية مع الدول ذات الروابط الاقتصادية والسياسية والعسكرية المشتركة وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، التي بدأت تشعر بالاستياء والقلق تجاه تركيا في الوقت ذاته.

خامسا: التزمت مصر بالقانون واحترام سيادة الدول والالتزام بالاتفاقيات الدولية في كافة تحركاتها الخارجية كما نجحت في تدشين منتدى غاز شرق المتوسط بترحيب أممي وأمريكي، وهو ما اكسبها قوة إضافية في كسب حلفاء جدد وتوطيد علاقتها بالحلفاء التقليدين، في الوقت الذي كانت تركيا تخسر حلفاءها يوما تلو الآخر.

سادسا: استفادت مصر كثيرا من سياسة النفس الطويل والصبر على التجاوزات والالتزام بالقانون والدبلوماسية، وهو ما جعل موقفها أقوى بكثير في حين رغبة تركيا الحديث عن مفاوضات أو تفاهمات، فإن الأمر تم بشروط القاهرة وبعد شهور من محاولات التواصل والتنسيق على مستوى عالي.

سابعا: نجحت مصر في دعم الملف الليبي بالحوار والتفاهم بين جميع الفرقاء، وبالتالي استعادت دورها التاريخي في هذا السياق، وليس بدعم التنظيمات المسلحة وتهريب السلاح، بخرق القرارات الدولية كما فعلت أنقرة على مرأى ومسمع العالم أجمع.

أخيراً، ما حدث بين(2013-2021) هو انقلاب حقيقي لموازين القوة بين القاهرة وأنقرة وحسم تاريخي للملف الذي ظل عالقا بين البلدين يتعلق بمدى قوة الجهاز الأمني والاستخباراتي ونجاح القيادة السياسية في كلا البلدين على حسم كافة القضايا لصالح بلادها، لا أبالغ حين أقول أن القاهرة نجحت في إعادة صياغة التاريخ، وأنها رغم كل ما مرت به على مدار 10 أعوام، نجحت في تقديم نفسها باعتبارها قوة إقليمية رصينة ودولة تضرب بجذورها التاريخية بعيدا، وأنها ستظل مصر مهما كانت ومهما جرى بالزمان أظن الإجابة واضحة:" من القاهرة إلى أنقرة: تمت المهمة" القاهرة

رسائل أنقرة نحو القاهرة... اضطرار استراتيجي في عالم متغير

رامي شفيق

ربما من الصعب فصل الملفات السياسية عن بعضها البعض، ورؤية مساراتها التحليلية وتداعياتها دون وعي بتقاطعها وتشابكها معاً.

انطلاقاً من ذلك ينبغي قراءة الرسائل المتوالية- طيلة الاشهر الماضية، من الجانب التركي الذي يسعى نحو شق جيب في نفق أزمة العلاقات المصرية التركية بعد قرابة سبع سنوات من تراكم وتعقد المشهد، مرة، على تخوم الأيديولوجيا التي يرفعها رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية، ومرة أخرى، عبر تضخم الذات وتمدد أفق صراعاته أكثر مما ينبغي وتحتمل مناورات السياسية.

سعت تركيا عبر الأزمات المتلاحقة التي ضربت النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، خلال العقود السابقة، وما أفضت إليه سقوط عواصم كبرى في المنطقة سيما بغداد ودمشق، أن يقبض على مقدرات الإقليم المتخم بالنزاعات والأزمات، من خلال الترويج لنموذج الإسلام السياسي الذي ينبغي أن تتبعه التنظيمات المماثلة سيما لحظة استلامها الحكم في القاهرة وتمددها في نقاط ساخنة أخرى، بيد أن موجات التقدم التي بدت في متخيل أردوغان تبددت مع وعي المصريين ورفضهم لمجريات الأمور وخروجهم في الثلاثين من حزيران (يونيو) عام 2013.

في تلك اللحظة التي كانت فيها إدارة باراك أوباما تلملم أوراقها وتتحرك نحو إعادة ترتيب المشهد، مرة أخرى، في الشرق الأوسط، بينما زمن ولايته الرئاسية يوشك على الانتهاء، كان أردوغان يصوب كافة طاقات غضبه تجاه القاهرة غافلاً عن القدر الحتمي، المهم والحيوي، للقاهرة، من الناحية الجيوستراتيجية، وتأثيراتها، إقليميا ودوليا.

كما لم يدرك أردوغان أنه من الصعوبة بمكان أن تستقر أنقرة وأوضاعها الإقليمية بينما القاهرة تتحرك في خط مواز لأهدافها ومصالحها، خاصة وأن أنقرة التي واصلت تحركاتها الخشنة ضد القاهرة كانت قد انخرطت عمداً في الأزمة الليبية وهي تدرك يقيناً أن ليبيا واحدة من أهم محددات الأمن القومي المصري. ولن تغفل القاهرة وتترك مصير ليبيا في يد الميلشيات والمرتزقة التي تدفع بهم حكومة الرئيس لتسخين مسرح الأحداث ورفع درجة التوتر إلى الحدود القصوى التي تجبر وتضطر القاهرة على الارتماء نحو طاولة المفاوضات والخضوع لجملة شروطه وأهدافه، وهو ما لم يتحقق بطبيعة الحال.

واصلت أنقرة تمددها الخشن في العراق وسوريا وليبيا وأذربيجان دون إدراك لتداعيات ذلك على المستوى الاستراتيجي، كون الملفات الأخيرة تتشابك حولها أطراف إقليمية عديدة، فضلاً عن الحضور الروسي في ليبيا وسوريا تحديداً، والذي يفضي بالحتمية نحو التنسيق المتبادل فيما بينهما إذ تتشابك المصالح وتتباين عبر أكثر من مستوى.

والأمر الذي وضع أنقرة في مأزق حقيقي على خلفية انخراطها في هذه الملفات التي تتقاطع مع مصالح قوى اقليمية ودولية هم بالأساس في حالة تنافس أو بالاحرى صراع.

وعليه، يمكن بسهولة أن نرى تركيا وطهران في حالة تنافس عبر ملفات محددة، وعلى استعداد أن يتعاونا في أخريات، في الوقت ذاته، وكذا بينهما وموسكو وبين تلك القوى جميعا وبكين، بيد أن ذلك كل ذلك ما يزال يرتبط بمحدد رئيس، وهو إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم والخدش الذي أصابها خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب.

ولذلك نستطيع أن نرى منسوب تأثير تركيا في ليبيا غير مؤثر، وبالتالي لا نستطيع إبصار حضور تركيا داخل الفضاء الليبي, بل ينبغي القول مباشرة أن القاهرة أحدثت تحولاً مباشراً لصالحها في ليبيا .

يظل التحول الاستراتيجي في شرق المتوسط باعتباره نقطة جيواستراتيجية حرجة في الوضع الاقليمي والدولي كنتيجة لكافة التداعيات الاقتصادية والسياسية لاكتشافات الطاقة الحاضرة بقوة في البحر المتوسط.

وعلى واقع هذا التنافس تحركت القاهرة نحو عقد اتفاق ترسيم للحدود البحرية مع اليونان المنافسة لتركيا الأمر الذي عقد الوضع الاستراتيجي التركي الذي دخل في أزمات عديدة سيما مع فرنسا الذي وصل إلى حد التلاسن فيما بين أردوغان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وفي اطار الازمة التي تعانيها تركيا اضطر أأردوغان إلى الدخول في مباحثات مع باريس، والحديث مباشرة مع ماكرون عبر الفيديو حيث جاء بيان الرئاسة التركية «يمكن لتركيا وفرنسا تقديم مساهمات كبيرة للأمن والاستقرار وجهود السلام من اوروبا إلى القوقاز والشرق الاوسط وافريقيا».

ومن هنا، ينبغي أن تعي تركيا جيدًا وحزب العدالة والتنمية أن واقع السياسة الدولية لا يقوم أبداً على مرتكز القوة الغاشمة فقط بل ينبغي أن يدرك أن العمل السياسي والدبلوماسي دوما يكون في مقدمة القوة ومتمما لها أيضا.

ومن خلال ذلك المبدأ يمكن قراءة السياق الذي تحركت من خلاله أنقرة نحو القاهرة وسعيها عبر اصوات دوائر الحكم في تركيا للتواصل مع القاهرة من خلال تصريحات إبراهيم كالين المتحدث باسم الرئاسة، وكذلك تصريحات وزير الخارجية التركي تشاويش أوغلو، بينما غابت تصريحات القاهرة طيلة الأوقات الماضية حتى خرجت تصريحات صحافية عن مصدر رسمي أوضح أنه ليس هناك ما يمكن أن يطلق عليه توصيف «استئناف الاتصالات الدبلوماسية» مع الوضع في الاعتبار أن البعثتين الدبلوماسيتين المصرية والتركية موجودتان على مستوى القائم بالأعمال اللذين يتواصلان مع دولة الاعتماد وفقاً للأعراف الدبلوماسية المتبعة.

وأكد المصدر الرسمي أن الارتقاء بمستوي العلاقة بين البلدين يتطلب مراعاة الأطر القانونية والدبلوماسية التي تحكم العلاقات بين الدول على أساس احترام مبدأ السيادة ومقتضيات الأمن القومي العربي.

وأضاف المصدر أن مصر تتوقع من أي دولة تتطلع إلي إقامة علاقات طبيعية معها أن تلتزم بقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وأن تكف عن محاولات التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة.

تدرك القاهرة جيداً عمق الخلافات التي تضرب علاقات البلدين التي تمتد من ملف الاخوان إلى شرق المتوسط مروراً بملف ليبيا والمتغيرات التي طرأت بانتقال السلطة في البيت الابيض إلى الحزب الجمهوري، وتحرك الرئيس جو بايدن نحو إعادة صياغة السياسة الخارجية الامريكية بعيداً عن سياسات سلفه دونالد ترامب الذي وقع في أواخر أيام حكمه عقوبات على تركيا على خلفية شراء الأخيرة منظومة دفاع جوي روسية اس 400، والتي تعكس بوضوح مناورة أردوغان باللعب مع موسكو على حساب تحالفها التاريخي مع واشنطن.

وهو الأمر الذي دفع ادارة الرئيس بايدن ان تقبض عضلات وجهها في وجه أردوغان عبر عدد من الملفات أبرزها في ليبيا ثم إعلانها بشكل مباشر ضرورة خروج كافة ميلشيات المرتزقة من ليبيا في مقاربة واضحة لفلسفة إدارة بايدن نحو الانخراط بشكل مباشر في الأزمة الليبية وعدم الارتكان لأنقرة كوكيل مناهض للحضور والنفوذ الروسي الذي أدى بنتائج على غير أهداف ومصالح واشنطن.

ذلك كله يمنحنا صدق القراءة والتأمل في تحرك أنقرة عبر كافة مستويات الحكم نحو القاهرة ورغبتها في الجلوس على طاولة المفاوضات للاشتباك والحوار عبر ملفات عديدة تأزمت من خلالها العلاقات بدءاً من ملف الاخوان ووصولاً إلى شرق المتوسط وما يتصل به من ملفات إقليمية.

مركبات عسكرية أمريكية في الشمال السوري

الشمال السوري بين تعويم جبهة النصرة أمريكياً وضمّه تركياً

علي نمر

ركـزت بعـض الدراسـات والأبحـاث التـي نـشرت في الآونـة الأخـيرة، بالتزامـن مـع اسـتلام جـو بايـدن الإدارة الأمريكيـة، عـلى قضيـة تعويـم جبهـة النـصرة، فـرع تنظيـم القاعـدة في سـوريا، لا بـل وصـل بالأمـر ببعـض الأقـلام إلى الترويـج لقائدهـا الإرهـابي، "أبي محمـد الجـولاني"، متحججـة أنّ هيئـة تحريـر الشـام، المسـيطرة عسـكرياً ومدنيـاً عـبر «حكومـة الإنقـاذ» عـلى إدلـب وريفهـا، لم تعـد كـما كانـت مـن قبـل؛ وأنّ ربطهـا بجبهـة النـصرة لـن يـأتي بالفائـدة، لا بـل سـتوقف العمليـة السياسـية لسـوريا ككل. الشـمال السـوري وهـذا مـا يدفـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى التخطيـط والاعتقـاد أنّ إعـادة رسـم اسـتراتيجيتها لمكافحـة الإرهـاب في المنطقـة تبـدأ مـن إدلـب، لكـن ليـس عـبر الحلـول العسـكرية؛ وإنمـا مـن خـلال تعويـم جبهـة النـصرة، الحـل الـذي تنتظـره تركيـا، الحليفـة لهـا في حلـف الناتـو، بفـارغ الصـبر لإقامـة كانتـون عـلى حدودهـا، تكـون لهـا حصـة الأسـد، سـواءً مـن الجانـب الاقتصـادي، أو العسـكري، باسـتخدام الفصائـل العسـكرية الموجـودة فيهـا ضـد أيّ توجـه نحـو الحـل السـياسي، اعتـماداً عـلى القـرار الـدولي 2254، تـارة بحجـة الحفـاظ عـلى حدودهـا، وأخـرى بزعـم التهديـدات التـي تأتيهـا مـن حـزب العـمال الكردسـتاني عـلى أمنهـا القومـي عـبر سـوريا.

إنّ التصريحـات الأخـيرة التـي أدلى بهـا الأكاديمـي والمحلـل السـياسي الـتركي، يوسـف كاتـب أوغلـو، حـول اتخـاذ تركيـا خطـوات لاسـتمرار الاسـتقرار في إدلـب، بتنسـيق أمنـي عـلى المسـتويات كافـة بـين الحكومـة التركيـة والقـوات المسـيطرة عـلى الشـمال السـوري، وخاصـة إدلـب، وصلـت إلى حـدّ الوقاحـة، رغـم كشـفه لخطـط أنقـرة المتناغمـة مـع التوجـه الأمريـكي، وذلـك حـين قـال إنّ «السـنوات العـشر الماضيـة انتهـت بمخـاض عسـير، وإحباطـات كبـيرة، ومـا تبقـى هـو الشـمال السـوري فقـط؛ وهـي الآن بانتظـار مـا سـيقرّه الشـعب السـوري في هـذه البقعـة عـبر اسـتفتاء حـول تقريـر مصيرهـم ومـاذا يريـدون؟ هـل هدفهـم الاسـتقلال، أم الانضـمام لتركيـا، أم العـودة للحضـن السـوري؟ وأنّ أنقـرة سـتضع كل هـذه النقـاط عـلى طاولـة التفاهـمات الدوليـة».

وهـذا مـا أكدتـه ربـا حبـوش، نائبـة رئيـس الائتـلاف الوطنـي السـوري لقـوى الثـورة والمعارضـة، مـن أنّ الائتـلاف يتجـه للإعـلان عـن إدارة ذاتيـة في الشـمال، عـلى شـكل كانتـون منفصـل تمامـاً، وهـذا مـا يوضـح مطامـع تركيـا واحتلالهـا وتتريكهـا لمـدن سـورية كاملـة في الشـمال، والضغـط عـلى هيئـة التفـاوض المعارضـة بعـدم القبـول لأيّـة اتفاقـات، وخاصـة القـرار الـدولي 2254، الوحيـد الـذي يمكـن أن يضـع حـداً للمأسـاة السـورية، بالإضافـة إلى تحريـك أنقـرة الفصائـل المرتزقـة التابعـة لهـا عسـكرياً عنـد أيّـة توافقـات بـين السـوريين أنفسـهم.

سـتعمل واشـنطن خـلال الفـترة القادمـة عـلى إزالـة وصـف «الإرهـاب» عـلى هيئـة تحريـر الشـام، وتغلـق الملفـات المتعلقـة بجبهـة النـصرة، كخطـوة أولى نحـو التعويـم أولاً؛ وعـدم اسـتخدام القـوة العسـكرية بحقهـا مـن أطـراف دوليـة أخـرى ثانيـاً، ومـا قالـه السـفير الأمريـكي السـابق في سـوريا روبـرت فـورد، خـلال مقـالٍ لـه في صحيفـة «الـشرق الأوسـط» مـن أنّ «بـلاده لم تفهـم مـا يجـري في سـوريا عـلى الوجـه الصحيـح، وإلى عـدم وجـود حـل عسـكري» يذهـب أيضـاً في هـذا الاتجـاه، ومـا جـاء في أحـد الأبحـاث الخاصـة عـن هـذا التوجـه، يـترك أكـثر مـن إشـارة اسـتفهام عندمـا قـال معـدّوه، إنّـه «يمكـن لأفـكار إبداعيـة تقدمهـا واشـنطن أن تسـاعد في كسـر الجمـود وأن تحـدث سـابقة مفيـدة». لا أدري مـا الفائـدة التـي يتـم الحديـث عنهـا في وقـت كان المسـؤولون الأمريكيـون دائمـاً يصفـون إدلـب بأنّهـا «أكـبر مـلاذ آمـن للقاعـدة منـذ 11 أيلـول/ سـبتمبر»، وأقصـد هنـا المنطقـة التـي تسـيطر عليهـا هيئـة تحريـر الشـام، والفصائـل المسـلحة التابعـة لهـا، وليسـت إدلـب بأهلهـا ومدنييهـا ومعارضتهـا المعتدلـة.

أدخلـت تركيـا عـشرات الألـوف مـن جنودهـا بكامـل العتـاد العسـكري خـلال عـامٍ وأكـثر، إلى الريـف الإدلبـي، بهـدف التوسّـع في الأراضي السـورية، وتهديـد الاتحـاد الأوروبي بفتـح الحـدود أمامهـم للهجـرة عنـد أيّـة ضغـوط أوروبيـة، ومـن جهـة أخـرى لإظهـار أنّ انفصـال هيئـة تحريـر الشـام عـن جبهـة النـصرة ليـس بالقـول فقـط؛ وإنمـا فعـلاً وقـولاً، وتأكيـد روايـة ابتعادهـا عـن الشـبكات الجهاديـة العابـرة للحـدود، وهـذا بحـد ذاتـه تخطيـط متفـق عليـه مسـبقاً عـلى تعويـم الجبهـة، التـي في الحقيقـة لم تغـير مـن مواقفهـا، وهـذا مـا أكـده يحيـى بـن طاهـر الفرغـلي، القـاضي الشرعـي والقيـادي البـارز في التنظيـم الإرهـابي هيئـة تحريـر الشـام، مـن خـلال منشـورٍ عـلى قناتـه في «تليغـرام»، الأسـبوع المـاضي، مـن أنّ «رفـض الهيئـة للديمقراطيـة والعلمانيـة يعـد مـن ثوابتهـا، والتـي لا يمكـن أن تتنـازل عنهـا»، وشرح «الفرغـلي» تلـك الثوابـت عـلى أنّهـا «تحكيـم شرع اللـه عـز وجـل وإعـلاء كلمتـه بالجهـاد، وحمايـة أهـل السـنة والجماعـة بمـا نسـتطيعه في إطـار مـا يسـمح بـه الـشرع الحنيـف، وعـدم سـلوك الطـرق المنحرفـة كالبرلمانـات ومـا شـابه مـن أجـل تطبيـق هـذا الهـدف، وعـدم رهـن جهادنـا وقرارنـا لغيرنـا، سـواء كان داعـماً أو غـيره، ولا عـزاء للمشوشـين».

إن هـذا التصريـح يؤكـد أنّ الأفـكار الإبداعيـة الملحـة التـي تتحـدث عنهـا بعـض الأقـلام باسـم الإدارة الأمريكيـة، ليسـت سـوى «ذر الرمـاد في العيـون»، وحتـى إن قامـت هيئـة تحريـر الشـام بتقديـم بعـض التنـازلات سـتكون تكتيكيـة مـن أجـل التخلـص مـن تصنيفهـا كمنظمـة إرهابيـة، بدعـم وتخطيـطٍ أمريـكي-تـركي، عـلى أمـل أن تسـتطيع مـن خلالـه مـلء الفـراغ في الشـمال السـوري تمهيـداً لإقامـة الكانتـون التقسـيمي المنتظـر تركيـاً، بتنفيـذ مـن الائتـلاف الوطنـي المعـارض الـذي سـمح وأبـاح لتركيـا باحتـلال مـدن سـورية عـدّة، وعـلى رأسـها عفريـن وسري كانييـه/ رأس العـين، وتـل أبيـض، لكـن مـا لا خـلاف عليـه أن هيئـة تحريـر الشـام، ليسـت معارضـة أو قـوة سياسـية كي يتـم فـكّ عقدتهـا في إدلـب سياسـياً، حسـب المقاربـات الأمريكيـة وسياسـاتها الجديـدة التـي لم تعلـن عنهـا نحـو المنطقـة، ولـن تفيـد معهـا أيضـاً اسـتخدام سياسـة العصـا والجـزرة مـع تنظيـم يعتـبر وريـث شرعـي لتنظيـم القاعـدة ونهجـه عـلى حسـاب الأهـداف التـي خـرج مـن أجلهـا الشـعب السـوري، وفي مقدمتهـم قـادة الحـراك الشـعبي الأوائـل في إدلـب وريفهـا، كـما باقـي أشـقائهم في المـدن السـورية الأخـرى، مـا يـشّي أنّ هنـاك متهاوشـين جـدداً، بهمـة القدامـى، والصيـدة مـا تـزال هـي ذاتهـا سـوريا بقديمهـا وجديدهـا. الشـمال السـوري

الإخوان المسلمون في حيرة العنف واللاعنف

عبد الناصر الحسين

بعد تكتم شديد ونكران مستمرّ تبين أنّ جماعة «الإخوان المسلمين» منخرطة في السلاح حتى النخاع في سوريا.. لكن التسلُّح التابع للإخوان يشبه كل الملفات الأخرى، حيث يحمل الطابع الباطني، فهم يكدّسون السلاح، لكن فصائلهم لا تقاتل، بانتظار لحظة التحوّل، ليقفزوا إلى السلطة ويمسكوا بالشارع.

في أيلول/ سبتمبر 2012، تمكن الإخوان من تشكيل ما سُمِّي وقتها «هيئة دروع الثورة» بتجميع عدة مجموعات مسلحة تدين بالولاء للإخوان، وقد بدأت العمل فعلياً في كانون الثاني/ يناير 2013، وهي عبارة عن ميليشيات مسلحة يهتم عناصرها بالمال أكثر من القتال.

لقد تردّد الإخوان المسلمون في إشهار انخراطهم بالعمل المسلّح.. فهم يرغبون بإخبار «الشباب» أنّهم يقارعون النظام، وأنّهم لم يتخلّوا عن اللحظة التاريخية الحرجة، ولا يقبلون أن يوصفوا بالمتخاذلين، ولا بالمخذلين للشعب السوري.. لكنهم -في الوقت نفسه- متخوفون دولياً من احتسابهم منظمة إرهابية تعمل على إنجاز أهدافها بالعنف أو -على الأقلّ- يعيدون للذاكرة تجربتهم العسكرية الفاشلة في ثمانينات القرن الماضي، لا سيما وأنّهم سوّقوا أنفسهم عالمياً بأنهم سلميون متحضرون. ففي العلن تحدّث الإخوان عن تقارب فكري بينهم وبين «الدروع»، بينما هم يقرُّون في مجالسهم الخاصة بإخوانية الدروع الذين يحملون شعار الإخوان متمثلاً بالسيفين المتقاطعين.

تقدّر أعداد الدروع بستة آلاف مقاتل وسطياً، لكن جزءاً قليلاً منهم كان من منتسبي الإخوان المسلمين، ويخشى الإخوان من عدم انضباط الغالبية العظمى بتعاليم الإخوان وأدبياتهم المعروفة، فتحتسب أعمالهم على الإخوان، وخاصة فيما لو انخرط هؤلاء بأعمال إرهابية.

يضاف إلى ذلك عامل آخر يتعلق بالقانون 49 الذي صدر في تموز/ يوليو 1980، والذي يحكم بالإعدام على منتسبي الجماعة، وهو الأمر الذي يعيق انتساب عناصر الدروع للإخوان، ومن هنا يبدي الإخوان المسلمون حرصاً كبيراً على تفادي الوقوع من جديد في الأخطاء التي ارتكبوها، في أواخر السبعينيات، عندما تحوَّلت مواجهتهم مع النظام السوري إلى حلقة من الثأر المتواصل ذي الطابع المذهبي. يقول القيادي في الإخوان «ملهم الدروبي»: "لقد تعلَّمنا الكثير من تجربتنا السابقة، لهذا نعتبر أنّ الولاء والتربية يكتسبان أهمية بالغة لتجنُّب التطرّف والامتناع عن الثأر، عندما يرتكب النظام المجازر المروعة".

سبب آخر يدعو الإخوان والدروع معاً إلى عدم إشهار الهيئة، هو عدم جاهزية الدروع على المستوى العسكري، فقد أظهرت مقاطع فديو مقاتلي الدروع يستخدمون أسلحة بدائية، قبل أن يحصلوا لاحقاً على أسلحة أكثر تطوراً بكثير، منها منظومات الدفاع الجوي المحمولة، ومدافع الهاون، وبعض الدبابات. علاوة على تحسين قدراتها القتالية عبر التحالف بصورة منتظمة مع «هيئة حماية المدنيين»، التي تشارك الدروع تعاطفها مع الإخوان المسلمين ورسالتها «الوسطية»، كما يروق لهم الوصف. فالهيئتان تدعوان أتباعهما إلى احترام القوانين الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان، ودعم مجموعات المعارضة الأساسية، مثل الائتلاف الوطني، والجيش السوري الحر، ليظهروا كمعتدلين مقارنة بالجماعات المتشددة، التي تدعو إلى تطبيق الشريعة ومناصبة العالم الغربي العداء.

لقد دخل الإخوان منافسة معقدة بالزجّ بالدروع في الميدان فواجهوا عدة تحديات، أهمها:

محدودية الأعداد، فبعض المحافظات مثل «إدلب» تحتوي على ما يزيد على 20 كتيبة يتألّف بعضها من مئات المقاتلين، في حين أنّ العدد في محافظات أخرى على غرار درعا لا يتجاوز أربع كتائب، ومنها ما لا يزيد عدده عن بضع عشرات من المقاتلين، الأمر الذي يعطِّل إلى حدّ كبير قدرة الدروع على قيادة عمليات عسكرية في مختلف أنحاء البلاد.

الهاجس الملازم للإخوان المسلمين من احتماليّة تجاوزات ترتكبها الدروع، في وقت يستغلّ فيه الإخوان المسلمون الكثير من الموارد لإعادة بناء صورتهم، بعد 30 عاماً من الغياب عن الساحة السياسية. فقد تساءل عضو بارز في جماعة الإخوان السورية قائلاً: "ماذا لو بدأنا نواجه مشكلة مع الدروع، ولم يُحسن بعضهم التصرف؟". الخشية المستمرة لدى الإخوان من أن تنسحب الانقسامات التقليدية بين «حلب وحماة» لتطبع الدروع بطابع الانقسام نفسه.

لقد بدا واضحاً من زيادة زخم انخراط الإخوان المسلمين في الصراع المسلح رغبتهم بكسر جمود السنوات الماضية وتثبيت حضورهم، لكنها خطوة محفوفة بالمتاعب، حيث يتجنّب الإخوان تهمة التطرّف والإرهاب، ومع هذا الحذر عاد الإخوان إلى طبيعتهم الملازمة لخصائصهم، وذلك بدعمهم لتشكيلات القاعدة، إعلامياً ومادياً، كهيئة تحرير الشام «النصرة سابقاً».

"أسبوع بلا سكر" ماذا عن يوم جبر خاطر؟

جمال الشوفي

قال أحدهم لشيخ حكيم: كان جدي يجْبر المكسور، فأجابه الحكيم نعم، ولكن رحم الله من كان يجبرها قبل أن تنكسر.. وتردّد أمي اليوم الله يجبر بخاطر كل أم فقدت وليدها، ميتاً أو مهاجراً أو معتقلاً أو ضحية مجانيّة.. فيجيبها ذات الحكيم رحم الله من بإمكانه أن يَجبْر خاطرها قبل أن ينكسر.

لم يعد مستغرباً في هذا البلد شيء. اليوم، وفي موجة تشبه هستيريا الإنكار المطلق، حيث لا ترى ولا تسمع سوى خيالاتك، فتضحك ولا أحد يعلم على ماذا تضحك! يطلق إعلام السلطة السورية حملة "أسبوع بلا سكر"! ويستضيفون على شاشات ومواقع التواصل الاجتماعي خبراء التغذية في كيفية التعامل مع الطريقة الصحية المثلى في التعامل مع نقص السكر، و/أو أخطار زيادته على الصحة، أخطار نقصه المفاجئ! ولم يتطرّق ذات الإعلام مرة للسبب الذي أوصل السوريين لهذا الدرك!

لا عجب، فوزيرٌ يقول إنّ السوريين لا يمتلكون ثقافة الدور لهذا يحدث الزحام على محطات الوقود! بينما ذات الوقود يباع بالسوق الحرة بأضعاف سعره لا يشير إليه! ووزير العدل يطلق حملة محاربة الفساد ويلقي القبض على موظف يبيع الطابع بزيادة خمسين ليرة عن سعره النظامي، مدشناً حملة ضد الفساد، بينما يكشف الإعلام عن فاتورة عشاء لابنه تتجاوز النصف مليون ليرة لا أحد يراها! ووزير آخر يردّد أنّ المدرس الذي لا يكفيه راتبه فليستقيل. وعادل إمام في مسرحية "الزعيم" ما زال يردّد: "إحنا لما نقول إنّ الطعام بما فيه الخضار واللحوم وغيره ح يضعف القدرة الجنسية عند الرجال الجميع ح يقاطع الطعام"! فلا عجب أن يعتقد دعاة الصمود والممانعة أنّ الامتناع عن السكر لأسبوع سيعزّز الاقتصاد الوطني ويرفع من معنويات الشعب! ويضيف جاري، المعلم المتقاعد: جيد أنّهم يقولون أسبوع بلا سكر فسنرتاح من عبء شرائه، ولم يقولوا كلوا كاتوه كما قالت ماري أنطوانيت ذات يوم للشعب الفرنسي، فأسبوع بلا سكر أهون من يوم بلا ملح أو خبز.

في شهر آذار نفسه، شهر عيد المرأة والأم والمعلم، وعيد النيروز وألوان الفرح، شهر الانتقال للربيع من البرد للدفء، شهر الثورة السورية وحلم استرداد الدولة، حلم الشباب في الحرية والحقوق والدستور، ما زال الإعلام السوري يقول: اصمدوا في وجه المؤامرة الكونية، ويمارس ذات سياسة الإنكار لحقيقة الواقع ومجريات السنوات العشر من الدمار والتهجير والتنكيل بالسوريين، سواء من كانوا ثواراً ومعارضين وحتى من كانوا موالين، فكلهم ضحايا على قربان الاستبداد والديكتاتورية. وسياسة الإعلام السوري النعامة ليست أفضل حال منا حين تنكر الواقع، فدفن الرأس في الرمل ينفع صاحبه، وليبقى كامل جسمه مكشوفاً للعيان فوحدها العين ووحده العقل من يرى، فادفنه في الرمل، وهذا أضعف الإيمان.

لا عجب، ففي شهر آذار نفسه يصل الدولار لخمسة آلاف تقريباً، وحملة أسبوع بلا سكر تعود بالذاكرة لحملة الليرة عزتنا قبل عام، حين أطلق ذات الإعلام، عبر بعض مروجيه، حملة عنوانها "الليرة عزتنا" تدليلاً على قيمة الليرة المعنوية للوطن والمواطن! والتي تمكن المواطن من شراء أي سلعة بليرة بس! ووقتها كانت قيمة الليرة في بداية قفزاتها البهلوانية أم الدولار، فقد وصل حينها الدولار الواحد للألف ليرة! أما اليوم وقد نطح سقف الخمسة آلاف، مترافقاً مع سحق في الأسعار وغياب القدرة الشرائية للمواطن عن شراء قوت أسرته ليومين فقط براتبه الذي بات يعادل ما لا يزيد عن عشرة دولارات، يردّد ذات الإعلام أسبوع بلا سكر، أسبوع بلا حلو، وربما القادم أسبوع بلا بصل، وأسبوع بلا ماء.. فهل ينتهي مفعول هذه الإبرة المخدرة بأيام مثل ما كانت إبرة الليرة عزتنا، ويصحو المتبقي بهذا المسمى بلد، على واقع لا فيه لا سكر ولا ملح ولا خبز!

تحدثت تقارير المنظمات الأممية عن أنّ ما يزيد عن مليون سوري باتوا يتامى، ومثلهم معوقين بإصابات حرب! وفي نيسان 2018، قالت اليونسيف إنّ 2.8 مليون طفل سوري حرموا من التعليم بسبب الحرب، وفي تقريرها لعام 2017 صنفت سوريا الأخطر في دول العالم على حياة الأطفال. وفي العام 2019، 83% من سكان سوريا دون مستوى خط الفقر، من بينهم 7.5 ملايين طفل سوري في الداخل ودول النزوح بحاجة لمساعدات، عدا أنّ 40% من البنى التحتية للمدارس قد تضررت، كما أنّها خارج التصنيف العالمي، علمياً وتربوياً. وأنّ سوريا في رأس قائمة الدول الأكثر فساداً حسب معيار منظمة الشفافية الدولية CPI (المرتبة 178 من 180 عالمياً)، والأكثر خطراً على الصحافيين. حينها كان يمكن البدء بجبر الكسر قبل حدوثه النهائي، حينها كان من الممكن التوصّل لمفاوضات فعلية تستعيد للسوريين باقي رمق لهم في الحياة! فوحده التغيير السياسي سيكون فاتحة ما بعده من جبران خاطر وحملات عنوانها أيامكم أعياد وازدهار وسكر، لكن ذات العقلية الصلفة تصرّ على التهرّب من حقائق الواقع وأرقامه ومعطياته، وتصرّ على المماطلة في سياق استحقاقات التغيير السياسي المطلوب وهذا ليس بسحر.

وحيث إنّ الجميع يدرك ضمناً أنّه لا حل سحري لسوريا اليوم، فلا عصا موسى يمكنها أن تشقّ البحر مرة أخرى كممر نجاة، ولا هبة ربانية ستنزل الخروف على إبراهيم بدل ابنه أضحية عيد، لكن ثمة ما يمكن أن يفتح البوابة لاستعادة هذا الشعب العريق أسس استقراره وأمانه وحياته الكريمة، فمن قضى لا يمكن إرجاعه ولكن العدالة تشفي جروح قلوب من بقي، هكذا يردد لسان أم المعتقل! فيكفي أن تعترف هذا الحكومة وسلطتها السياسية بمسؤوليتها عمن أوصل هذه البلاد لهذا المكانة، حتى يجبر بخاطرها وتبدأ باستعادة عافيتها. فالتاريخ ليس ببعيد عن الألمان الذين دمرت دولتهم بحرب عالمية، فكان للنساء ولقدرة الإنسان الألماني طاقة كبرى على استعادة تاريخ ألمانيا الكبير، وها هي اليوم من أقوى اقتصادات أوروبا والعالم.

أسبوع بلا سكر يا سادة النفاق طريق نحو المزيد من الاستنزاف اللانهائي، والذي قد يصل بالنتيجة بحكم هذا الإنكار والصلف المتعنت وسياسة الدول المتصارعة في وعلى سوريا، إلى نهاية لا تحمد عقباها من تقاسم تركة هذا البلد، بينما يكفي اليوم ساعة واحدة من استقالة جماعية سلطوية ومعارضة من التبعية لقرارات هذه الدول والانسحاب من حياة السوريين السياسية اليومية، حينها يمكن أن نقول: قدر الله وما شاء فعل، فمن كان ذا حكمة في صبر دام عشر سنوات قادر على تحويل الكسر العام لجبر الخواطر، حين تتردد كلمة واحدة مسؤولة: سامحيني يا أمي!

هي ذات الكلمات التي رددها أبراهام لينكولن إبان الحرب الأهلية الأمريكية في قوله: "بفضل نبذ الحقد تجاه أي أحد، وبالإحسان للمجتمع، وبالحزم في الحق، هلموا جميعاً ننجز العمل الذي نقوم به لتضميد جراح الأمة، والعناية بمن تحمل عبء الحرب، وأرملته وابنه اليتيم، لنعمل كل ما يحقق السلام العادل والدائم، ورعايته فيما بيننا وبين الأمم قاطبة"، فهل من يجرؤ اليوم على أن يجبر بخاطرك يا أم المعتقل والمهجر والضحايا؟.

بشار الأسد في زيارة مكوكية إلى عفرين

شيار خليل

سيحلو للكثيرين من موالي الائتلاف الوطني السوري المعارض وتركيا، الدولة المحتلة لسوريا، إقامة الاحتفالات وحلقات الدبكة بذكرى احتلال مدينة عفرين، تحت عنوان "تحرير عفرين من العصابات الكردية"، مرددين شعارات الحرية والكرامة "المغتصبة" من وللسوريين.

كان ذلك واضحاً جداً في زيارة نصر الحريري رئيس الائتلاف الوطني السوري ونائبته، ربا حبوش، إلى عفرين، وعقد حلقات الدبكة وزيارة حقول الزيتون، ومحاولة نائبته إغاظة أهالي المنطقة ونشر صورة لها على وسائل التواصل الاجتماعي، ما شبهه بعض العفرينيين بالزيارة البعثية والرمزية لأعضاء القيادة القطرية وللأسد، رئيس النظام السوري، للمنطقة، وبالتالي شرعنة الاحتلال التركي ومرتزقته للمدينة.

ثلاثة أعوام مرّت على الاحتلال التركي لذلك الجيب الاقتصادي والجغرافي الحدودي، شمال سوريا، بمشاركة من مرتزقة سوريين سموا أنفسهم "الجيش الوطني السوري الحرّ" وبمباركة من الكتلة السياسية السورية، الائتلاف الوطني السوري، الذي بات ورقة تركية محضة، يلعب به النرد في كافة الصفقات السورية العسكرية والسياسية المتعلقة بتركيا.

خلال الأعوام الثلاثة هذه، سعت تلك الفصائل إلى بثّ الرعب والإرهاب بين المواطنين لدفعهم إلى الهرب والتهجير من المنطقة، وصولاً إلى غاية أنقرة المنشودة بتغيير الواقع الكردي في المدينة ديموغرافياً، وهو ما حصل ويحصل الآن، فمشاهد تلك الآلات التي قدمت لرفع الجرارات الزراعية من المدينة لنهبها، بجانب مجموعة من الماعز المحمل على ظهر إحدى السيارات العسكرية، "بحجة أنّها غنائم"، لم تفارق أذهان العفرينيين ولا السوريين، فقد تشير الإحصائيات أنّ نسبة السكان الأصليين في المدينة وقراها باتت حوالي 35% فقط، هرب أغلبهم إلى مناطق الإدارة الذاتية أو مناطق النظام السوري أو اضطروا للهروب عبر الأنهار والبحار إلى أوروبا خوفاً من بطش تلك المجموعات الإرهابية.

لم يكتفِ الائتلاف السوري ومرتزقته بضخّ تلك الميليشيات في القرى والمناطق هناك، بل سعى هذا الجسم، ومنذ أسابيع، قبل الذكرى الثالثة لاحتلال المدينة، برئاسة نصر الحريري، رئيس الائتلاف السوري، ونائبته، ربا حبوش، إلى جعل عفرين الساحة الرئيسة الوحيدة لكسب المزيد من الأنظار، دولياً ومحلياً، وشرعنة تمثيل الائتلاف للسوريين، من خلال تواجدهم على الأرض السورية.

فكلنا نعلم أنّ الائتلاف بات جسماً مبتذلاً لا يمثّل متصدروه سوى الأجندات الإخوانية والتركية المتماشية مع سياسات أردوغان، والبعيدة كل البعد عن كرامة السوريين الساعين لتحرير البلاد من الأسد وإيران وكافة الميليشيات التي احتلت منازلهم وهويتهم.

سعى أردوغان من خلال هؤلاء إلى فرض سيطرته على المدينة الاستراتيجية التي تحقق له أطماعه بقطع الامتداد الكردي نحو البحر المتوسط، وبالتالي ربط مدينة جرابلس السورية، غربي الفرات، بعفرين، ضارباً بالحائط كافة القوانين الدولية، من احتلال جغرافية مجاورة لحدود تركيا، وارتكاب أفظع الانتهاكات والمجازر بحق أهاليها وسكانها الأصليين، لتعجّ المدينة بالمؤسسات الحكومية التركية ومراكز حفظ القرآن مع تغيير التعامل بالليرة السورية إلى الليرة التركية، وبالتزامن مع إخراج أوراق ثبوتية رسمية للنازحين تثبت انحدارهم من هذه المنطقة، وكل ذلك تحت راية العلم التركي وصورة السلطان العثماني الجديد، وبالتالي تحقيق الهدف المنشود لأردوغان بتبديل التركيبة السكانية للمنطقة وتهجير ما تبقى من الكرد منها.

إلا أنّ ما يثير الانتباه أكثر هو غياب التضامن الفعلي من قبل المؤسسات السورية الإعلامية والحقوقية عن المشهد في هذا المكان الجغرافي مقارنة بالتعامل مع المناطق الأخرى، ويعزو البعض ذلك بالخوف من آلة القمع التركية للمنظمات في تركيا، والبعض الآخر يقول إنّها نتيجة لممارسات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا داخل المناطق غير الكردية المسيطرة عليها، إلا أنّ الخبراء الدوليين يعزون كل ذلك بغياب قرار دولي واضح حول غزو تركيا لعفرين ومصيرها، وبالتالي استبعاد الورقة التركية العفرينية من الملف السوري حالياً، والاستمرار بالمزيد من الانتهاكات والتهجير بحق المدنيين.

ضمن هذا الفراغ السياسي والعسكري المرتبط بمصير عفرين، تسعى تركيا من خلال أجهزتها الاستخباراتية بدفع الائتلاف الوطني السوري ومجموعة أشخاص، يسمون أنفسهم برابطة المستقلين الكرد السوريين، بنشر هيمنتهم على المنطقة، وجعل عفرين المنصّة الجغرافية الوحيدة لإقامة سهراتهم ومناسباتهم "الثورية" وتشويه الصورة الحقيقية للأرض المنهوبة والمسروقة، والابتعاد أكثر عن تأمين الأمن والأمان للسوريين، بشكل عام، بل زرع التفرقة والكراهية أكثر بين مكونات الشعب السوري.

ضمن كل هذه الفوضى السياسية والأخلاقية المحلية والدولية، لا يبدو أنّ موقف الحركة الكردية، بشكل عام، والأحزاب الكردية التي تمثل الكرد سياسياً أفضل، فهي لا حول ولا قوة، وبات الكرد السوريون مقتنعين أكثر بأن الأحزاب الكردية لم يعد لها القدرة على مواجهة كل هذا الكم من الغزو الفكري والثقافي والجغرافي، وأنّ قرار استرجاع عفرين والمناطق المحتلة من قبل تركيا هو قرار دولي سيبقى معلقاً إلى حين إيجاد حل سياسي شامل للقضية السورية، وبالتالي حلّ كافة الملفات العالقة مع تركيا باتفاق أمريكي روسي.

هي الحرب نعم، كما حال كل السوريين، حيث باتت السمة الأبرز في هذه الحرب التسلّق على دماء الناس واحتلال منازل الآخرين وطردهم، وتغيير الهوية السورية الأصلية، لفتح الباب أمام سيناريوهات جديدة لكل المنطقة، إلا أنّ وقود كل هذا الدمار هم المدنيون الذين لم يبقَ لهم انتماء لأية شعارات وطنية وربما إنسانية، وبات همهم الأول والأخير السعي للنجاة من هذه المقتلة السورية، التي يغذيها كل من تركيا وروسيا وإيران، بمباركة أمريكية محضة.

نصر الحريري أثناء زيارته لعفرين

المجلس العسكري ليس خياراً بل ضرورة

نمرود سليمان

لا تستطيع أية دولة وأيّ نظام أن يحافظا على أمنهما واستقرارهما إلا بوجود مجلس عسكري يحافظ على خلق بيئة آمنة مستقرّة تحافظ على الدولة وتعمل على الحفاظ الأمن الشعبي، وتخلق مناخاً سياسياً واقتصادياً للتنمية والتطوّر والتقدّم، يرافق ذلك وجود هيئة سياسية منتخبة هدفها الحفاظ على مصالح الشعب وتنسيق العلاقة بين الشعب والدولة وبين الأحزاب المختلفة، ولا تُميّز بين حزب في السلطة وآخر بالمعارضة، وتقوم بدور الموجّه والناصح لكل مؤسسات الدولة، بما فيها المجلس العسكري.

القيادة السياسية عليها قراءة الواقع السياسي كما هو لا كما تريده أن يكون وتدرسه، وفقاً لمعادلاته القائمة بمنهج علمي ومنطق سياسي، وعليها العمل على ربط معادلات الداخل بالوضع الإقليمي والدولي، وتسعى من خلال ذلك إلى تحقيق طموحات ومطالب الشعب.

المجلس العسكري لديه معادلاته الأمنية والعسكرية المختلفة عن المعادلات السياسية لهيئة الحكم، وهذا ضروري وليس وجوده سلبياً، لذا تقوم الهيئة السياسية بدور التوجيه للمجلس، ويقوم الأخير بتنفيذ ذلك من خلال معادلاته الخاصة به، وهذا لا يعني خلافاً بل وفاقاً بكل المقاييس، وهناك هيئة مجلس الأمن القومي تجمع المدني والعسكري في صفوفها.

من هنا نفهم هذه الضجة الإعلامية الضخمة التي تدور حول المجلس العسكري السوري بقيادة الجنرال مناف طلاس، منذ انغلاق الأفق السياسي والعسكري أمام الشعب السوري وأصبح المجلس المنقذ والأمل وبدونه لا يمكن الاستقرار، فهو ليس خياراً بل ضرورة.

المجلس العسكري مشمول بالقرار الأممي 2254، وقد التفّ حوله من الضباط بمختلف المراتب 1461 ضابطاً مع العشرات من العشائر السورية، ومثلها من الأحزاب والمنظمات، وتحوّل إلى مادة خصبة في الإعلام.

على السوريين بكافة مكوناتهم العمل بيد واحدة لإنقاذ بلدهم. المطلوب من المثقف السوري والسياسي والمفكر التقاط اللحظة الزمنية والقيام بدوره الوطني المطلوب.

في هذه المرحلة تعيش سوريا على حقل ألغام سياسية قابلة للانفجار في أية لحظة وتداعياته ستكون قاسية على الجميع. لا يمكن إيقاف هذا الانفجار إلا من خلال المجلس العسكري. يقول صديقي: "المجلس العسكري المضبوط سياسياً".